

الغبار موجودا وهو السالبة الكلية وبها ايجبة
المتصلة والمنفصلة ليس لغيره ليس لغيره
كان الشمس طالعة فالغبار موجود وليس السالبة
واما ان يكون الشمس طالعة وامان يكون الغبار
موجودا وهو السالبة الجزئية وبها ايجبة
والمتصلة قد يكون كقولنا قد يكون الجزئية او
كانت الشمس طالعة كان الغبار موجودا وقد يكون
اما ان يكون الشمس طالعة وامان يكون الغبار
موجودا وهو السالبة الجزئية وبها ايجبة المتصلة
والمنفصلة قد لا يكون كقولنا قد لا يكون او
ان الشمس طالعة كان الغبار موجودا وقد لا يكون
اما ان يكون الشمس طالعة فاما ان يكون الغبار
موجودا وقد يكون او قد لا يكون السالبة الجزئية
بها ايجبة ليس بوجهين هما ليس بالمتصلة
ليس دايما والمنفصلة لانها اذا قلنا ان كان

كان كذا ومفهومه الايجاب لا يخلو ما اذا قلنا ليس كما يكون
 معناه رفع الايجاب لا يخلو لا محالة واذا لم يرفع الايجاب
 اخلو بحق السلب الجزئي عينا ما حققه وما يتوق
 هكذا البواقي واطلاق لو وان واذا في الاتصال و
 واما في الفصل للاهل الاطلاق هذه الالفاظ
 عن سائر الخلية والجزئية للاهل اقوالنا ان كانت
 الشمس طالعها قالها موجود واما ان يكون في شهر
 طالعها واما ان يكون في النهار موجود قال الشيخ ان
 شد دلالة على اللزوم متى وكلما ضعيفة واذا
 كانت طوعا وبه نظر قال الشيخ في الشفاء هو في
 ط مختلف فاما ما يدل على الكثرة في الحكم وهو اما لا
 يدل عليه فذلك لان قول افادت القيامة قد قامت
 فيها سبب الناس لم يستوفوا في اليل يلزم من وضع المقام
 لانه ليس بصريح بل مراد من اشد مع وقوع النكاح
 القيامة قامت بحسب الناس وكذا في قولنا انما لا

موجودا فالاثبات زوج كان نقول فيكون الانسان
موجودا فالاثبات زوج ثبت ان يكون لفظه
ان شديدا الدلالة على اللزوم ومتى منقصة في
ذلك واذ كانت موطنة واما اذا ظار لالقه على اللزوم
التيه بل على طلق الاضمان وقيل فيه نظرا لان الف
ق به ان قامت واز قامت وبيد ان كان الانسان
موجودا ومتى كان الانسان موجودا لا يمكن
بدلالة ان على اللزوم دون اذ وتي لجواز ان يكون
بدلالة ان على الشك في وقوع المقدم وعدمه لا
لها عليه بل هذه العبارات بعضها ممتنع للشرط
وبعضها متضمن لمعناه والشرط وهو متعلقان
على امرهم من الشك في بطريق اللزوم او الاتفاق
دلالة لها على اللزوم اما على ما ينبغي ان له قدم في
المرتبة والعجائب اذ ذلك على اللزوم واذ لا يدل عليه
مع انما ليس بمتنع للشرط البتة وفي اذ راجحة

والحق ان الامام علي عليه السلام
هو الذي اصاب في كل طرف ولا ريب
في ذلك والامر من عند الله عز وجل
لا يقبل ولا يفتل ولا يخرج من كرمه
ولا يفسد ولا يغير ولا يبدل ولا يحوّل
ولا يترك ولا يخلو ولا يفر ولا يهرب
ولا يمشي ولا يركب ولا يسير ولا يجلس

راجع الشريعة وأطراف الشريعة وهي المقدم والقياس
 لا حكم فيها إلا أطراف الألف أي وقت الحكم بالاعتقال
 لا انفصال ولا يترجم الحكم بواجبه أي قبل الحكم الشك
 ولا بعد التحقيق فاما حكمنا لا وقت اشتراطه في الألف
 طرقه فنية حكمة والفصل لا بعد اعتبار ولا يكون
 قضية بالاعتقال والتحليل قبل الاعتقال ولا يلزم إلا
 اعتبار وطرح بديهته كذا في طرق كقول الفقهاء
 حال الكراهة فحقا قاضيه اليه العدمية التفاضلية
 من كونه قضية لا بعد التحقيق حيث يترجم في شرح
 الرسالة ما في المباح من توافق الحكم بأطراف الشريعة
 معاملة والاشراط لا يترجم في شرح وحده في الألف
 يحصل الحكم وحده أطرافها قضية بالاعتقال وحده الألف
 يدعي كونه قضية ملغاة في الألف في الألف في الألف
 الرأى في الشك وحده في الألف في الألف في الألف
 فالتقنية الشريعة التحريمية الألف كذا في الألف

الشبهة وتكونها اي الشبهة هي الحكم بالاعتقاد والاضا
 لا بعدد قه جز هو لو كان ما كان مطابق الحكم بين الوا
 قع فهو صادق ولا هو كذبة كيق كان جزءها
 فترانا نسبنا جز ثمانية نفس الحكم حصلت امر بعة
 الحكم لانها ان يكون صادقا او كاذبا او يكون
 المقدم صادقا والمثالي كاذبا او بالعكس والمثلية
 الموجبة الصادقة يتوكل من صادقين كقولنا ان
 زيد انسانا فهو حيوان او من كاذبين كقولنا ان
 زيد كاذب كان حيوانا من مقدم كاذب وقولنا ان
 كقولنا ان كان زيد حيا كان حيوانا دون عكس
 ان لا يكون كاذبا من مقدم صادق وقولنا ان كان صادق
 ان يستلزم الصادق الكاذب واللازم كاذبا الصادق
 او صدق الكاذب اما كاذبا لصادق فذلك الملازم
 الملازم كاذب وكذا الملازم يستلزم كاذبا للصدق و
 اما صدق الكاذب فذلك الملازم بين الصادق وصدق

من قولهم مستلزم صدق الخبر لا يقولون
تركيبا متصلا من مقدم كاذب وقول الصادق وعدم
انه متصل موجبه في تعكس صحيحه جزئيه
فقدح تركيبها من مقدم صادق وقول الكاذب انما هو
ذلك الحكم في الجزئيه والموجب المتكافئ
تركيبه من الاقسام الاربعه لان الحكم بالذم
الساكن والمقدم واليكن ساطعا للواقع جاز انما هو
كاذب يكتفى فقالوا كان هذا موجودا كما ان العلم قد
يمازى يكون المقدم كاذبا وانما في ضلوه كقولنا
انما العلم موجود في الانسان فاعلم ان العكس
لما كان الاقسامه فاعلم ان العلم موجود في الانسان
سواء كان في الانسان في الشئ في الانسان
هذا لان المتصلة في حيزها في الانسان
فيكون في حيزها في حيزها في حيزها في حيزها
لان وافق احد هو المتصور بالمتصور كقولنا انما

[illegible]

بين الكاذبين والاجتماع في الصدق والكذب
ان كانت مائة الجمع يترك من صادق وكاذب
كاذب لان لا يجمع اليه الا الجمع طرعا في الصدق
وان لا يجمع في الكذب ليعلم مع يكون تركه انما
وكاذب وان يجمعوا فيه يكون من كاذبين كقولنا
الامانة اما ان يكون هذا في الواحد لا يكثر
فيها من صادقين وان كانت مائة الملو تركب
صادق وكاذب ومن صادقين لانها هي التي لا يجمع
طرعا في الكذب فان يجمع في الصدق انما
من صادق وكاذب وان يجمعها فيه من صادقين
كقولنا الانسان اما ان يكون هذا في الواحد
وتنوع تركبها من كاذبين والموجبة المنفصلة
الطائفة ان كانت انما هي في الحقيقة يتركب من
واقين وكاذبين لان الحكم فيها عدم اجتماع طوائفها
في الصدق والكذب اذا لم يكن صادق اخرها اما اذا

او كاذبان ولا يرتكب من صادق وكاذب ولا مستكبر
وما نفع الجمع من صادقين ودين القسوس الباطل
دين وما نفع الخلو من كاذبين ودين الباقين والخليل
فيها لم يتركها في الحقيقة وهذا لما يعول لم يعتبر
مع العلاقة فيها وان اعتبر فكل من الاقسام الثلاثة
الحقيقة وما نفع الجمع وما نفع الخلو يرتكبن
ما يترتب لاقسام لانما هو صدق الحكم بالعارفين
طريقها المستند الى العلاقة يكون ان يكون احاد
قائم بل العلاقة في ما نفع الخلو وكاذبين بل العلاقة
تة في ما نفع الجمع وصاروا كاذبا بل العلاقة في
الحقيقة هذا حكم الوجبات المنفصلة والمنفصلة
واما حكم السوابب بالعكس من ذلك لانها صدق
على كذب الوجبة منها ضرورة انه كذب بالاجابة
في حق صدق السلب ويكذب عما يصدق الوجبة
عنها لان صدقها يوجب قبح كذب السلب الاعلى

محالة كالأجسام والسلب كالأجسام والسلب
 فانه لو لم يكن الاتصال والافتراق في جميعه
 فلابد من الاتصال والافتراق في جميعه
 او منفصلة والاضائية وليس في الأجسام
 وسلبها فربما يكون الطرفان سلبا والشرطية
 موجبة كقولنا لا يكون الاضياء على الارض
 واما ما يكون الحد والارواح والافعال
 فان موجبة والشرطية سلبية كقولنا لا يكون
 او كان الاضياء على الارض فلابد من الاتصال
 يكون الحيوان على الارض فلابد من الاتصال
 مثبتا على الارض او كذا فربما يكون منفصلا
 اذا كان مركبا من منفصلين او منفصلا اذا كان
 مركبا من منفصلين او منفصلين اذا كان مركبا
 من منفصلين او منفصلين اذا كان مركبا
 او من منفصلين او منفصلين او منفصلين

تسعة وأقسام المنفصلات تسعة وهي المنفصلات
فالأول من حلقين كقولنا كذا كذا الذي أسماها فهو
موجود والثاني من منفصلين كقولنا ما كانت
الشمس طلعت فلما لم يوجد ما كانت الشمس
طلعت لم يكن الثاني موجودا والثالث من منفصلين
كقولنا الطائر يكون فلما لم يوجد رجب الطائر ولم
أنت يكون هذا المعدل لا يوجد ولا هو ولا رابعة من
حلقين ومنفصلين كقولنا ما لم يكن طلعت الشمس
علة لوجود فلما لم يكن كذا كانت الشمس
لما كانت فلما لم يوجد ولا الحاسبة من حلقين
منفصلين كقولنا ما لم يكن هذا ليس بعد ولو لم
أنت يكون رجب الطائر ولا السارفة من منفصلين
منفصلين كقولنا ما لم يكن كذا كانت الشمس طلعت
فلما لم يوجد ولما لم يكن الشمس طلعت ولم
أنت يكون فلما لم يوجد ولا لزمها لشرطيات وتطابق

تعاين جميع قلة جدد فيها أي نفع التلازم والتعا
نهم بمسوية في الحركات أي في كتب الحركات ولا
يلقوا بزيادة هذه المختصر كيف يكون ميسرًا وإنما
نذكر تفصيلها مبينًا كيف لا يكون كتابًا يسيرًا وإنما
تكون الكتب إذا تيسر بمسألة معينة فالتقريب بيننا
بالتلازم أو بالتعاين فلما التلازم فمختصر عشرة
أوجه لا سيما أن يبرز في التصلبات أو بين التصلبات
أو بين التصلبات والتصلبات فالتلازم التصلبات
أما بين حقيقة الجنس وخصلة النفس والتلازم تحت
الجنس أي حقيقتا النوعين مضافات الجمع أو بغيرها
فالتلازم على كل من الجنس أي الحقيقة ومانعة
الجمع ولما بين الحقيقة ومانعة الجمع أو بين مانعة
الجمع ومانعة الحروف التلازم التصلبات والتصلبات
بالتلازم التصلبات والحقيقة أو التصلبات ومانعة
الجمع والتصلبات ومانعة الحروف التلازم والتصلبات

هذا الباب من وميات وبالمفصلان العنايات و
اما التلازم في المتصلات فلانه اذا صدق الشيء
او كان اصح ويصدق ليس بالمتصل الا كان حقا
ولا فديكون الا كان حقا فاب يتجمله مغري
الاصل يتجمله لا يكون الا كان حقا وهو ما لا يشك
فوقنا كما كان حقا في دوما في الحقيقات فلانه
اذا كانتا حقيقتين موافقتين في الكم والكيف وكان
طريقا احدهما بغير طريق الاخرى او متساويين
لنقيضيهما او كانا لغير طريق احدهما نقيضا للاحد
طريقا لاخرى والاخر سلبا لنقيض الطريق الاخر
كانتا متساويتين او متعاكسين لهما اذا تناقضا في
الطرفين فلانه متى صدق الانفصال الحقيقي بين
المشيئين قصد الانفصال الحقيقي بين النقيضين
والاجزاء الجمع بينهما او جاز الخلو بينهما كان جواز الجمع
بين النقيضين يستلزم جواز الخلق بين المعينين

العين وجوار الخلقين القبيين يستلزم جوار الخلق
بين العين فلا يكون بينهما انفصال حقيقى وقدر اذا
تساوى طرفا احدهما فقيسنا طرفه الاخرى فلا يخلو
لمزيد ق الانفصال الاخرى لا يمكن الجمع بين جز
يهما او امكن الخلوة بها وامكان الجمع بينهما يستلزم
امكان الخلقين فقيسهما المستلزم لامكان الخلقين
تساويا فامكان الخلقين لا يوجب امكان الجمع بين
فقيسهما المستلزم لامكان الجمع بين المستلزمين
وقد فرض بينهما اتصال حقيقى فمتحقق ولما اذا
تناقضتا في احد الطرفين ومما وفي الاخر متحقق
فلا بد لو امكن الجمع بينهما في الانفصال الاخرى
لا يمكن الخلقين فقيسهما المستلزم لامكان الخلقين
من احد القويين وسائر الخلقين ولو امكن الخلقين
جا في الجمع بين فقيسهما في غير الجمع بين احداهما متحقق
الاخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقى وامان في اتصال الخلق

في الكرم والكيفي الذم كل حبي واحد منها
 من غير الجري او لزم من احدهما
 من الاخرى وانما تاتي الجزء الاخر فلا يكون
 يتعاكس لزم الاجزاء او لا يتعاكس و هو المقدر
 اما ان يكون كالحسين او الحسين او سوا
 بينهما او ما كان تقدير لزم الجنبين في الايجاب
 فلا يمنع الجمع بين الاضاميين ما يوافق الجملتين
 منع الجمع بين الملازمين كذلك اذا لم اجتمع
 الملازمين اجتمع الاضاميان فلا عار في السبب
 فلا يجوز الجمع بين الملازمين في الحقيقة جواز
 الجمع بين الاضاميين والالاتع الجمع بين الملازمين
 من غير كونه في كل منهما لانه امتناع اجتماع الملازمين
 لا يوجب امتناع الاضاميين وجواز اجتماع الاضاميين
 لا يوجب جواز اجتماع الملازمين بل هو ان يكون
 الملازمين ما لم يكن تقدير لزم احد الجزئين

والاقتراح في اجزائه فلا يمنع الجمع بين الشيء والملازم
بأنه لا يمنع الجمع بين ذلك الشيء والملازم فإنه لو
اجتمع معه لا يقع مع لانه وهذا لا يقتضيه
جيبين وانما تناسل بين فلا يمنع جواز الجمع بين الشيء
والملازم بل يجب جواز اجتماع ذلك الشيء والملازم
ولا يجب انعكاسه في شي من اجاز كونه الملازم
طاماً ما عرفت للكل فلا يمنع الكل من الملازم
او من الشيء ضرورة يستلزم منع الكل من الملازم
في ما هو من الشيء والغير هذا لا يجب طاماً
فانعكاسه لان جواز الكل من الملازم او من الشيء
لا ينافي بيقينه جواز الكل من الملازم او من الشيء
بين الحقيقة ومادة الكل وبين الحقيقة ومادة
الجمع فلا تارة وافقت الحقيقة مما عرفت الجمع او مادة
الكلية الكم والكين واحاط بالبرين وانه الجزء الآخر
من الحقيقة الجزء الآخر من مادة الجمع واستلزام

لجزء من الحقيقة الجزئية من مائة المثلثات
بينما تلام فإن الحقيقة يستلزم الجمع والكل
بين جزئها ومنع الجمع بين الشيء والملازم
منع الجمع بين اللازم والملازم ومنع الكل من الكل
والملازم يمنع الكل من الشيء والملازم وما بين ما
نعم الجمع ومائة المثلثات امتناع الجمع بين الشيء
والأجزاء المثلثات ومنع الامتناع الكل من مقتضاها
كذلك فلو لم مائة الجمع والكل والامتناع الكل
عن الشيء يقتضي الامتناع الجمع بين مقتضاها
الكل والكل الموجبة والامتناع الحقيقة مقتضاها
أما الجزء الجمع بين جزئها والجزء الكل من جزئها
والجمع بين الشيء والملازم موجب لجزء الجمع بين
الشيء والملازم وجواز الكل من الشيء والملازم
موجب لجزء الكل من الشيء والملازم ومن مقتضى
إذا اقتضاها كذا وتناقضتا في طرفين مشتركين بينهما

فيها تلازم اما اذا كانت موجبتين فلا امتناع للجمع بين
 الشيئين وايضا لو كانتا متضادتين فلا امتناع للجمع بينهما
 كذلك فيلزم ممانعة الجمع وبالعكس اي امتناع الجمع
 عند الشيئين يقتضي لامتناع الجمع بين نقيضيهما فيلزم
 ممانعة الجمع واما اذا كانتا سائتين فلا جواز لاجتماع
 شيئين ملزم لجواز اجتماع نقيضيهما وجواز اجتماع
 شيئين ملزم لجواز اجتماع نقيضيهما واما بين المتضادات
 والحقيقة فلا انقضاء للحقيقة لا يحصل لاجتماع
 الجزئيين واما تعلقها وموافقته فحق لاجتماع الجزئيين
 مع الآخر وايضا لو كانتا متضادتين وجب نفوت نقيض واحد
 على تقدير بقاء الآخر كذلك في الاول والى ذلك والمنفصل الحقيقة
 يستلزم اربع متصلات مقدم متعللين على واحد
 الجزئيين وتالياها على الآخر اي متى صدق الاول انقضاء
 الحقيقي يتلزم بالاستلزام عين كل واحد منها فنقيض
 الآخر ونقيض كل واحد منها عين الآخر اما الاول فانه

لو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد
 منها لكان ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير يجوز
 اجتماعهما فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وهذا
 الذي فلا بد لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير
 تحقق نقيض الواحد منها لكان ثبوت نقيض الآخر
 على تقدير نقيض الواحد منها يجوز ان يقع اتفاق الجز
 عين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي والتقدير بخلاف
 في بعض ما بين المسئلة وما بين الجمع فلا مستلزما
 عين كل من جزئها نقيض الآخر لا شئ الخلو بينهما فيلزم
 ما مستلزما باعتبار تقدير الجزين واما انعكاس
 فلا شئ الجمع بين مقدم المسئلة ونقيض اليها
 لا شئ وجود القزوم بدون اللانم هذا في الجملة
 واما بين المسئلة وما بين الخلو فلا مانع من
 الشئ صنع الخلو يكون نقيض له مما مستلزما
 الآخر والجزان يصدق نقيض واحد دون الآخر

الآخر فلا يكون بينهما منع الحلو وأما العكس فلا أنه
 إذا كان بين الشيئين ملازمة يكون بينه وبين
 الملازمة وبين الملازم منع الحلو ولا يجوز استبعادها
 فيكون وجود الملازم بدو الملازم وأنه محال
 نفيها عما كانت بسيطة أو مختلطة فالصواب
 فيه أن كل قضيتين تلتزم تلوها كاستلزامي فليكن
 كل منهما عين القضية الأولى كذا ولا يجوز أن يكون الملازم
 وم بدو الملازم وهو محال فيكون بينهما التناقض
 حقيقة وإن لم يتساخا ن فليكن القضية الأولى
 صفة عين القضية الأولى كذا كذا بدو والقول
 يجوز صدق الملازم بدو الملازم فيمنع الحلو
 وإذا تضمنت القضية الملازمة عين القضية الأولى
 رتبة عين القضية الملازمة في الصدق وجود
 الكذب يجوز أن يقع فليكن الملازم وجود الملازم
 فيمنع الحلو أي قد تم لبحث المشبهة فيها

في الترتيب
 الترتيب في الترتيب

اي في الترتيب مباحث الاول قد اشهر بين القوم ان
 الترتيبين يجب ان يكون احدهما علته للآخر او كلاهما
 معلولين لعلته واحدة كالتصانيف بين بيان المشيئة
 اللازمة لا بد منها من الطائفة والمراد بها ما يطلب به
 المقدم ان يكون الترتيب معاجله وارجيه وفي الحقيقة
 ان يكون للمقدم علته التالية موجبة له تامة كانت او
 ناقصة كطبقات الاخير منها او محلول له فان وجوبه
 يستلزم وجوب العلة مطلقا سواء كانت موجبة او
 غير موجبة او انه يكون معلولين لعلته واحدة فيقتضي
 تباين احدهما بالآخر بحيث يتبع الاخر منها كالتصانيف
 بين المحررات لاجل الترتيب فانما يستلزم ان يكون كل واحد
 لا يكون الموجبات باسرها لعلته كالتصانيف لعلته
 جب ويمكن ان يصدر عن ههنا منهم حصص وعلاقات
 التي لا يكون فيها ارتباط بحيث يتبع الاخر منها
 اللازمة والحالية وهي غير لافه از قد يتحقق للترتيب
 بين الحالين مع عدم الحلية لما تقدم من ان المحررات

فإن قيل لا بد من العلم بالواجب في كل وقت من الأوقات
فإن قيل لا بد من العلم بالواجب في كل وقت من الأوقات
فإن قيل لا بد من العلم بالواجب في كل وقت من الأوقات

يكون ممكناً لأن العلم بالقضية لا يتوقف على العلم بالواجب
مفترقاً على العلم بالواجب ويكن أن يجاب به بالمراد
أنه لا بد من العلم بالواجب في كل وقت من الأوقات
في مثل قولنا إذا كان زيد حراً كان قاتلاً لم يتحقق كونه
الناظر على المقدم وذلك أي المحصر على الأول عليه بل
يستدل على بطلانها بعدم عدم الواجب على المتلازم
لوجوده وإذا كان عدم الواجب قائماً مع تناقضه فكان
ذلك لعدم عينه مستنداً إلى امر لا يتحقق له نفساً
أو كان قائماً مع تناقضه لاخر فهو زائد ولا بد من
سواء كان قائماً مع تناقضه أم مع تناقضه أو قائماً
فيلزم إمكانه مع تناقضه على تقدير وجوده
أن وجوده على الواجب غير ممكن وإذا كان كذلك ثبت
بين الوجود وعدم العلم تلازم على تعليله فتدبر
المتكلم في هذا ما يراه من هذا المتكلم في هذا
مصدقاً كونه غير متحقق في الآخر لا بد من العلم

فإن قيل لا بد من العلم بالواجب في كل وقت من الأوقات

العملية والوجود وعدم الوجود ليسا من هذا القبيل
اولين ههنا شيء يكون صدق المقوم وبقي آخر يكون
مصدق الوجود بل هو واحد يصير ههنا شيئا وميل
والأخرى ههنا البحث الثاني اختلاف المقوم في استعمال
المقام المحل الثاني لمصلحة استعماله واقعا في فعله
فهم من انكره اي ذلك الاستلزام ان كان مطلقا لا يكون
كان الثاني صاروا كالركاب وسواء كان متنازعا ومحللا
بما على احوالهم من هذه المتنازعات لا بد ان يكونوا
على التفرع والاعراض على حدة واحدة والمحلل
يخرج العلوية لا على الصلة بالعلوية منفردة فيه ولا
علوية ولا ان لم يلد به اثبات الصانع ومنهم من انكره
اي ذلك الاستلزام كونه مطلقا بل وان كان التام الحسار
في نفس الامر اذ لا على حد بين المحل والكم ولا لزوم
بطلان ذلك وعليه ان يكون هذا الامر من كلام الفهم في
التماس سياقه في كلام الفهم في التماس الامر في ما يلي

يلوح فيه ضعف من طبعه ومن هيبته الى من اجل
هذا قال الرشيد ان قطع النقيضين هو شرط الاجتناب
لان الاجتماع والارتقاء كلاهما محالان والمحمول مستلزم
المحمول لا يمكن ولذا قلنا ان عدم في قولنا ان
الحسن زوجا هو عدم في زوجا بحسب نفس الامر كونه
ثابت بحسب الالتزام من قول الشيخ في الشفاء انا وضع محال
انه يتبعه محال فيكون ان لم يكن الانسان حيوانا لم
يكن حيا ما يصدق له حقيقة لا اتفاقية او مقصدا
انه يكون كغيره من ذواته من جهة صدق معنى كونه
غير صادق فيكفوتوا في صدق معنى كونه في قولنا وان
ضع صادق على انه يتبعه كاذب كقولنا ان كان الانسان
مطلقا والجمادى بطرح صدق لا لزومية ولا اتفاقية
وانا وضع صادق في ان لا يصدق صادق في ما يصدق
لزمومية وهو بالصدق اتفاقية واما انا وضع مح
في الترتيبه صادق في نفسه كقولنا ان كانت الجملة زوجا

هو عدد يصدق بطريق الاتفاق واما بطريق التوافق
فهو حق ضرورة ان الالتزام وليس حقا في نفس الامر فلا
يملك الحق ان هذه القضية وتطبيقاتها في امور قد
فسمه مقدمة وتخيلا ان اذا وضع ان الخمسة
زوج وكان حقا وان كل زوج عدد يلزمه الخمسة
عدد فاستلزام زوجية الخمسة للعقد وبين ان
كل زوج عدو لكنه ليس بصادق في ذلك الوضع والامر
لانه يصدق الايقين من العدد الخمسة زوج فلا يشي
من الخمسة الزوج بعدد فليس كل زوج عدد والامر
اليقين من جميع الامور الخمسة يستلزم السلب من
بعضها ان الامر وايضا لو صدق كالكلمات الخمسة زوجا
كانت عدد المصطلح كل خمسة زوج عدد لكنه باطل
فيكون المتصلة التي تفرقه باطلية هذا كالمادة فقد
علمته ان المصطلح الام لا يستلزم التام الصادر
فمن الامر لكنه يستلزم كمال التزام ومنهم من

لأنه لا يستلزام ما يعللهم والثاني لا يطلق ما يتلوا
الثاني جزءا من الأول فلا يكون له كماله كمال الأول
فما هو حار فهو غير منوط أن الأول لا يطلقنا
فما هو حار ما يطلقنا ضرورة فاستلزام الأول الجزم ولا
يحتاج أن نستلزم بحث العلاقة المزمومة ليست
محصورة في الكل الجزم فالخصيص الجزم لا لا
يلحقه وبهم من نعلم أنه لا يستلزام ما يعللهم
الجزم والثاني ثابتة وإذا كان بينهما علاقة أي بين العلة
والثاني علاقة المزمومة فلا فلا وهو لا شيء من الجزم
ومن عرف قال ذلك الزام أن المقدم يجب أن يكون
منا فيا وصفا لثاني والثالث لا يملك وعدمه لا
نفكا كان المناقات بينهما أي يوجب صحة المناقاة
بينها والملازمة تمنعها أي لا نفكا بينهما وهو مح
وضيه الخ في ذلك الزام نظر لأن ما حصل ذلك أو الد
ليل يرجع إلى التصديق والزمين هو جدير ثاني

احد من المتصلين فيصير اتصالا متصلا لا
اخر فيشعر كما لو كان شي من الاشياء ثانيا كان ثانيا
ثانيا وكما لو كان شي من الاشياء ثانيا ليس شي
ثانيا والخم لا يسم المناقاة بينهما على المتصلين فان
نقيض الاتصال هو فصل او وجود اتصال اخر او اتصال
كان ومنه من ثم انه لا يجوز الفصل كلياً وابتداء
باستلزام الحد المحال اليه لا او ثانيا فكلنا اصلا
تأكيد الحقيقة في الجوز لا جريدينا في الاعمق في الجوز
ان الفصل لا يمكن قطعا بل واسطة باستلزام الحد المحال
محالاً كان او فكلنا لا لم يظهر برون في حكم بجريدينا
لكنه يجوز لانه لا مانع له عنه وانما فكلنا كلياً او
لان الفصل قد يحرم بذلك الاستلزام جزئياً واسطة
اللان لا امر آخر كما ان جزءنا كل واحد من الطرفين
الاول وجبوا الواجب فيلزم ان يحرم بواسطة نقيض
النقيض انه كلام يوجد الواجب لم يوجد المطلوب

الاول وهو جزم بالاستقام المذهب على الاكثى بواسطة
 جزم المخبرين من انما هذا القول الحق لا يربط به هذه
 مختار المحققين الخواص اري فائدة العقل على حكم بشي
 ويجازم به بالبرهان او بالبيان من انما في علم الواقع
 ونفق العلم وانما كانت في مقام العلم اي من عند علم
 الواقع لم يكن ذلك الشيء من اجلة سم اي حكم
 العقل مجرد في حقه اي من من العقل انه اي في ذلك الشيء
 الخلق على علم الواقع لا يجد اي ولا ينفع في حقه
 الحكم على حكم العقل فاما ان يقول ان الشيء جزم من
 العقل يكون في الواقع كاقول من الشئ فليكن لا ينفع العلم
 واجبا بل هو بقوله وبما لا حكم الواقعة في علم التقدير
 والامر من شكوكه بان يتبين ان لا وليس يجوز ومن لا ينفع
 في جزم العقل المبحث الثالث الرئيس في ذلك لتقدير
 والامناع على تفسيره في تفسير الحقيقة بالامناع
 التي يمكن اجتماعها في الامناع مع المقدم وانما شاعرا

في الامناع مع المقدم

كسخر

في نفسه أو يبين نفيها بانه لو جازها لكانت
 فيها بحيث يتناول المتشعبة الاجتماع مع المقدم ايضا
 يلزم ان لا يصدق كلية اصلا فانه اذا فرض المقدم
 مع عدم التالى هذا في المتشعبة او مع وجودها
 وجود التالى اي فرض المقدم مع وجود التالى هذا
 في المتشعبة لا يستلزم المقدم التالى لانه يستلزم
 ذلك فلو استلزم هذا اي كان الشيء الواحد ملزوما
 ما لا يتفقين وهو محال فيصدق ليس كما تحقق التالى
 يلزمه التالى وهو ما حصل من التالى في تقدير التعليل
 او لا يتابعه اي المقدم التالى لا يستلزمه له على ذلك
 فلو كان محال لازما ومائنا وهو محال فيصدق
 ليس وايضا المقدم او التالى وهو ما حصل من التالى
 على ذلك التعليل محال وهو محال اي محال في التعليل
 المحال جاز ان يستلزم التعليلين او محال في التعليل
 علم الصدق حاصله ان لا يلزم ان لا فرض المقدم في

المزوية مع عدم التلاقي المستلزم التالي فان لم يجر
 ان يستلزم المقضيين فيجوز ان يكون المقدم محالاً
 مستلزماً للتالي وعدمه لان ان المقدم في الحقيقة
 اذا فرض مع وجود التلاقي لا يتلزم المقدم التالي لم يجر
 ان يتلزم الشيء الواحد للتقضيين بل على من يستلزم
 الخطية واجب بان لا يرد انه لم يحصل الجزم بعد
 الخطية طاعة الامكان لا عيناً للوجود بين الواجب
 عنه وبين الموقوف عليها بل هو لم يستلزم الاشياء وان
 الاجتماع لم يحصل الجزم فوجدت الخطية لا بعد التلاقي
 اذا فرض مع المقدم احتمال ان يكون التالي فانه لم
 واجاز ان يستلزم المقضيين ان كان ليس بواجب
 وصديق الطرفين ان المخل مع المقدم جائز الا
 نداء ان حقيقة الحكم للتقضيين عيناً واجبة وواجبة
 ان لا يكون على هذا الوجه فتمت على تقدير التقدير المتكافئ
 في نفسها عيناً للجزم فوجدت انها فافهم الحق الرابع

المحسوس

الاتفاقية قد اعتبرتها في الاتفاقية صدق وال
في اي المقدم والتالي وقد يكون فيها اي في الاتفا
قية يصدق التالي فقط يجب ان في الاتفاقية حكم فيها
بحر صدق التالي في علاقة ويجوز ان يكون
المعالم فيها اسلحة او كازا يجوز تركها في هذه
الاتفاقية عن مقدم محال وان صادق فان الم طرق
في نفس الامر باقديا من كل صرح بالان يصرح
عن ازالة الامانة المتعارضة والحق ان التالي لكان
منها في المقدم لم يصدق الاتفاقية ولا في وان
صدقت امكان اجتماع المقتضين وهو ان كان يصرح
الاتفاقية على الابتناء وان تقرر من طالع على
هذا لم يجمع على ما ذكره من الاتفاقية في بحث
استلزام الدول والمقتضين من اللغ الذي في هذه
السيد اسند على غير الاستلزام فقلت انه في
حققة كما ذكرته في صدر الكتاب فتذكره يمكن ان

الحكم

انما هو ان المراد من هذا القول ان كل من كان
 انما قال في سابقه ان كل من كان في الاول والعرض فاقم و
 يستلزم ان لا يقع في الاول والعرض الاول فاقم و
 صفة والثاني ان لا يقع في الثاني والعرض الاول فاقم و
 والثمن من يتطابق معي في الثاني والعرض الاول فاقم و
 الثانية ولا تتكسر في الثاني والعرض الاول فاقم و
 الثالثة لا اله الا الله في الثاني والعرض الاول فاقم و
 حرم على كل من كان في الثاني والعرض الاول فاقم و
 من العلة كان في الثاني والعرض الاول فاقم و
 قد في الثاني والعرض الاول فاقم و
 ابرار والمؤمنين في الجنة من العلة كان في الثاني والعرض الاول فاقم و
 على كل من كان في الثاني والعرض الاول فاقم و
 الحسنة في الجنة من العلة كان في الثاني والعرض الاول فاقم و
 ثم كذلك الا ان العلة في الجنة من العلة كان في الثاني والعرض الاول فاقم و
 الا ان العلة في الجنة من العلة كان في الثاني والعرض الاول فاقم و

ونظرا لظروف الحقائق فان العلاقة غير معلومة
وان كانت حاجبة في نفس الامر فلا يلزم الحقيقة الا اذا
وجب للعينة الحار بالانضمام العقل يجوز لا
نفاك بينهما وبينه اي فيما قبل نظر لحوادث يكون العينة
بين القديم والثاني في الوجود الحقيقية ولا يكون لها
علة في نفس الامر بل هي كاشفة بالاشياء ومطلقة العلة
لا يوجبها لا يتاخر دائما وان كانت اي العلة لها
يجوز ان يكون في نفس الامر وجود علة لا يقتضي العلة
فان كان يتاخر عنها يجوز ان يكون وجودها علة سابقة
بجهاين مختلفين بحيث يكون بينهما انما هي علة
في الوجود مع جواز انفاك كما هو معلوم العقل
الاول فانما هو واجب لحد من العلة في الوجود العقل
الثاني علة في نفس الامر في الجاهل بالاشياء لا يتبعها
نفاك بينهما وبينه وانما يتاخر عنها في تمام العلة وانما
تحتاج العلة للامر المستلزم لا حاجة اليها في

ارشدنا العلامة الرازي من الفرق كما هو اليه الميالك
 الصفا من صفات العلاقة فلا خلاف ان اوردته الفرق
 فانهم اجمعوا الخامس قالوا لا فصل الحقيقة لا يمكن الا
 بين جزئ من خلافه ما نطق الجمع وانهما لا يرد
 في ما لم يرد اليه الا ان شكا الحقيقة من حيث
 كنهه بل هو الذي لا يمكن ان يكون له من حيث كنهه
 الغم عليه او ايجابه لو كان قد وقع في الاول
 وكانا من حيث كنهه في الجزء الثالث اما ما لم يرد في الجمع
 الجزء المألوف من حيث كنهه في الاول او ايجابه في الجمع
 مع الجزء الثاني من حيث كنهه في الاول او ايجابه في الجمع
 مع الجزء الثالث من حيث كنهه في الاول او ايجابه في الجمع
 في كل واحد من هذه الحالات كنهه في الاول او ايجابه في الجمع
 كنهه في الاول او ايجابه في الجمع كنهه في الاول او ايجابه في الجمع
 او كنهه في الاول او ايجابه في الجمع كنهه في الاول او ايجابه في الجمع
 كنهه في الاول او ايجابه في الجمع كنهه في الاول او ايجابه في الجمع

مسند

البين لما يكون لا شرا ولا حرا ولا ميوانا وذهب
 جماعة إلى ان الاتصال مطلقا سواء كان حقيقيا او ما
 علة الجمع او مضافة للكل لا يخص الامم انما لا يرد
 ولا نقص من كل واحد اما واجب او ممكن او متع
 من غير من حلية ومنفصلة ويأتي دليله عن
 قريب و قد قسم انما في الاتصال ثلاثة اجزاء حق
 انين ايضا لا يخرج من كل واحد من جوارح الكتب
 من كل واحد من جوارح في العلم انما لا استعاضا في
 السوء اما في ان الاتصال هو فصل الحكم
 بان هذا الجمع لا يخرج من واحد ولا ينزل
 من كل واحد من هذا الجمع من غير ان يتسبب افعالا
 اتصال في كل جزئين من هذا الجمع فيكون لا
 يتعدى الانفصلة واما اذا قصد الاتحاد في كل
 بين فلا يترك حقيقة من كل واحد من جوارح
 بل من كل واحد من الجمع مضافة للكل في كل

هذا الشيء لما يتكون جوا أو تحت الجوى أو على السطح
 يكون هذا الشيء لا جوا ولا تحت الجوى ولا على السطح
 من جنس من جنس أو أكثر من جنس من جنس
 انفعال أو لا انفعال من جنس أو لا من جنس
 ومنه الخواص من جنس من جنس أو لا من جنس
 وهذا السبب المستند من تبعه والحق هو المظنة واليه
 وهذا السبب المستند من تبعه والحق هو المظنة واليه
 لا يقتل نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تقوى
 إلا بين اثنين وما قبلها من النسبة الواحدة لا تقوى
 في هذه الدنيا من جنس من جنس أو لا من جنس
 والنسبة الواحدة لا تقوى إلا بين اثنين وما قبلها من النسبة الواحدة لا تقوى
 لية كالتواضع من جنس من جنس أو لا من جنس
 بل لاداء النسبة الواحدة والنسبة الواحدة لا تقوى
 ولا يقع قد وقع بها يدفع به لزومها إلى المصلحة
 في كبري الشئ الأول وهو ان التفصيل هو توفيق الإله

والحكم يختلف باختلاف الاصناف وسيلته تفصيله
انما هو شيئا فتمسك به اشارة الى انصاف الدعاء بما تم
لواحد من جنس ومما هو المادة اما ان تقتصر على منسج كلية
الكل في باب يقال انما نظريته لا بد في استبعاد كل ما لا يتم بالا
يخرج من التمسك به الى اودع في يد يده فتدبر عاذا
ثبت ان التمسك به في رده وبنوعه في الحقيقة لا يتركب
المن فقيته ومن فقيتها او ساو لها في الحقيقة
لا احد من بين ما كان من فقيتها الاخر من المراكزة
المدى في التمسك به في رده وبنوعه في الحقيقة لا يتركب
ساو في التمسك به الاخر لا يتركب في مستلزم التمسك به
لاقتناع الجمع بين الجزئين وبالعكس لاقتناع الجزئين
الجزئين وبالعكس لاقتناع الجزئين وبالعكس لاقتناع
امان يتركب من رده وبنوعه في الحقيقة لا يتركب
ساو في التمسك به الاخر لا يتركب في مستلزم التمسك به
ساو في التمسك به الاخر لا يتركب في مستلزم التمسك به

منها اي من القضية وما هو احد من قضيتها اي
تتبع القضية كقولنا هذا الحيوان اما ان يكون قفرا او
جرافا فانه يكون جرافا من عدم كونه شجرافا والكل
وذلك لان كل شجرافا هو من تتبعه الاخر لا متابع الجمع
بما لا يتلزم فليس كل من هذا الحيوان الاخر لجواز
الخلو منها ويكون كل من هذا الجنس من تتبعه الاخر
ومادة الخلو فيها الجنس المتتبع وما هو المتتبع
اي تتبع القضية وهذا اللفظ هذا كقولنا ان ياما
انه يكون في الجرافا لا يفرق فانه يكون في الجرافا من كونه
انه يفرق لجواز كونه في الجرافا ان لا يفرق وذلك لان
استلزامه فليس كل جرافا من جرافا من الاخر لا يفرق
فهو من غير مكن لجواز الجمع فيكون من كل جنس اعم
من تتبعه الاخر الجرافا من الاخر من ادراكهم
الجزئي بغير المبرين في القضية وان كان كذلك
فلا يصدق السالبة اللازمة بل الوجبة الحقيقة

وكما سلفه الجمع باللائحة في الطلبات بالرفع مسقة
 لثلاث المذكورة باللائحة اما عدم صدق المسألة
 المحلية للزومية في تقدير الزوم الجزئي في كل
 من هذه الحالات فاما عدم صدق الوجبة الحقيقية
 المحلية فلا بد ان كان بين الطرفين الزوم الجزئي
 لم يكن اللاتماثل خارج التقدير كذلك في المسألة
 المحلية وما سلفه الجمع لتحق الزوم الجزئي في المانع
 فيما ورد عليه اي على الزوم الجزئي بالكلية
 لانه هو كل ما تحقق بجمع الامرين تحقق احدهما
 وكل ما تحقق الجمع تحقق الآخر بالشر الاول بكون
 الصغرى وهو قد يكون انما تحقق احدهما تحقق
 بجمع الامرين وكل ما تحقق الجمع تحقق الآخر فيتم
 قد يكون انما تحقق احدهما تحقق الآخر وهذا الزوم
 جزئي يتنافى للمسألة المحلية للزومية وفيها
 اي طالب عنه انتهى بعض المحققين وهو العلامة
 الرازي

استعماله المجموع والمجموعان يكونان مجموعاً واحداً
فقد برهن على أن المجموع ينطق عن الجزئيين فيكون
برهنه لا يثبت إلا أنه بينه وبين جزئه وهو قول
الناظرين وهو الحق فلو لم يثبت أن المجموع في حق
أما في ذلك الموضع الجري في كل امرئ وقيد
ونخرج النقيضين من بينهما ويرد على ما
على الموضع الجزئي لا يثبت على الحقيقة بل على ما
راستقارير الواقعية فيعلم الحقيقة الواقعية
لأنه ثبت بين كل امرئ واقعين لزوم جزئي في العمل
الثالث قبل الأول واليمين فليكن امرأتان أخيتان
ليكن بينهما لزوم يثبت فيحق بينهما اتفاقاً على
المسألة الحقيقة للزمنية والضرورية كما ذكرنا
النتيجة إلى أن الحكم في الواقعية الحقيقة لا يثبت
الحقيقة في جميع مقادير المقدم باختيار الواقع واللام
ح هو صدق ما لا يثبت في جميع المقادير الواقعية المقدم

للمعصوم وبينها فرق لا يفي فيه ما فيه هو انه ان جعل
 اعتبار الواقع متعلقا بالصدق ينقل جميع التقادير
 المحالة اليه مع الفرق بين العبدان ^{التي} وبينها الفرق
 المذكور اما ان جعل متعلقا لجميع بتقدير ما بين
 ظاهري قبيح لا من اجله في كل حال مما لا بد مما لا بد فانهم
 والمخرج ومنه في مقام الحقيقة يشترط لولا
 والخاص هو ان يكون بالتفريق في نفسه في كل حال عليه
 فكل فضل في التقادير كل امرين احد ما في الخ ^{فقط}
 ومنه في اي من لعل في كل امرين احد ما في الخ
 فلهما في زمان قلا والى التباين من هذا المنصب المذكور
 كالاجرة في كل امرين والى العبد في كل امرين
 فلهما من كان في كل امرين والى العبد في كل امرين
 من ان لا يميز ما في كل امرين والى العبد في كل امرين
 فلهما من كان في كل امرين والى العبد في كل امرين
 من ان لا يميز ما في كل امرين والى العبد في كل امرين

تحقق احداهما في نفس الامر فتأكد الامر بهما في الاستكمال
بحجاب والسلب فانما هو التحقيق في الحجاب بين الشيئين
ان السلب مع الكسوف لا يكون للتصوير في الصورة
نقيض لان استلزام تحقق من هو انتفاء الامر فيكون
ربك الانسان والاشياء كلها ما عدا الانسان لا
تدفع عنها الا اذا اعتبر نسبة الشيء فالحق تعالى
خفيته عن عباد الله فان كان الامر في الحجاب
جما راجع الى نسبة الانسان الى غيره فيلزم اعتبار
منه وان جعل السلب راجعا الى ما كان متناهي
منه فلو كان كذلك لكان المتصورات التقديرية
والاشياء لا تدفع عنها الا الى الله تعالى فوجه ذلك
النسبة طرقتها بالاعتبار مع المذكور في قوله
فاقتلت النفس مفهوم نسبة الانسان الى غيره
سواء كان من جنس غيره او من جنس آخر
فاو كان يكون كل منهما فقتل الاخر بالغير المتعارف

راف لليقين فكل تحقق اليقين للثبوتات
 فالجواب على ذلك هو انه لو لم يكن
 بطريق الطريق فالثبات بيننا وبين الناقضين
 المتضايين وان لم يكن في ذلك شيء من
 وحدها فيكون ان زيد منسوب اليه الانسان
 ينسب اليه الانسان فهو ايضا راجع الى تناقض
 بالانفكاك زيد منسوب اليه الانسان
 الانسان لا فرق بين الانسان وبين نسبة الانسان
 اليه فليسا وعلل اليه وحق عليه السلب
 بل امرين المتلافيين في الامر الذي يكون
 في الامر الذي سواه كان بينهما تناقض في الحق والاف
 نقاروا به وتبين في الحق من بيننا وبيننا
 في الامر كان ذلك اشد من سواه بان يكون
 سواه محتاجا الى سلطة في البناء التامد بخلاف
 لغرض عما ذكره الحق انه دالة من كان معا في قابل

الايجاب والسلب يتبع الي واسط في الابطاط بخلافه
 للمصور فتميز الانسان والانسان وكونه عام
 ذكر السيد السند قدس سره في حاشية شرح الملاح
 انه المعلوم العزاد العتبر في نفسه لم يتصور المحقق
 الا ان يسم اليه كلمة التي فيحصل معلوم آخر في غاية
 اليقين منه وسمى دفع المعلوم في نفسه واذا اعتبر
 المعرفتين في نفسين فذلك المعلوم هو ان الامكان
 اي سلب مدقه ورفعته واعتبر مدقه وهو الاول
 فتميز في الاول والثاني بعين السلب في كلامه
 فمما لا يخفى ان هذه المفاهيم في التصورات متفق بتسميات
 اخرى فلهذا في نفسه ورفعته عن يمين الاعتباري
 واما في الصدقات فلا يخفى انها الاسماء والذلا
 فلكل اعتبار مدقها وعليها عاين ويظهر ان
 وهو ان هذا جميع المفاهيم بحيث لا يشترط عنها
 شيء سواء كان بعنوان المفاهيم او بغير هذا العنوان

قوله

وسواء كان حاصل الامرين الاختلاف او غير حاصل فرضه
 اي رفع الجميع نقيضه اي نقيض الجميع وذلك ليلا يرفع
 داخل في الجميع وان كان كذلك فيلزم الجزاء اي لرفع
 نقيض الكل اي الجميع وهو محال لان جزء الشيء يكون في
 ما لا يلزم فعله ولا يلزم اجتماع النقيضين وهذا لا
 يرد مع جماع العلم وشك في وجهه وعلى تغير النسبة للقيمين
 حاصلات من العلم كلية موزنة وكل نسبة بين
 شيئين سواء كانا حقيقيين او اعتباريين او احد
 حقيقيا والاخر اعتباريا بمقايير بالذات عند كل واحد
 منها فلو روي عليها اشتراط حوله اذا فرضت جميع المقومات
 بحيث لا يستند عنها مفهوم سواء كان بمقومات المقوم
 مية او بغير هذا الصواب وسواء كانا حاصلات من
 الفرض او غير حاصل فلا شك ان هذه النسبة للجميع نسبة الى
 حالات اجزائهم وكل النسبة ليست خارجة عن هذه
 فلو كان بحيث لا يستند منه مفهوم بل يكون داخل فيه

فيلزم على ما تقر من عدم ان يكون المتيقن الواحد
 يرا المقتضى وهو علم وشك في وجه قضية مشرق
 فيما عدا ما عرفت من الكلية وهو ان كل قضية ^{ثنتين}
 متقنة من كلامهما وموافقة لهما من جميع المقولات
 بحيث لا يشك فيها فلو لم يرد له كان جواز المقولات
 او بغير هذا المصداق وهو ان كان حاصله من وجه
 او من وجه لا يشك في ان النسبة في الكلامين خارجة
 وذلك النسبة ليست خارجة عنه ولا في وجهه لا
 يشك منه فلو لم يرد النسبة في الحال الثانية
 وبالجملة فيلزم في جواب بعض المحققين بانه فرق بين
 اصل القضية واعتبار خصوصيتها في النسبة حيث
 انما في مفهومها لا في خصوصها جزء الجمع المقصودات
 ومقدمة عليه ومن حيث انها متعلقة بالمتنبي
 المختص بها من حيث خصوصيتها خارجة متفردة
 عنه وبانه حين اعتبار الجمع لا يتحقق النسبة بينه وبينها

وبني جزء لا لا حقيقة اعتبار الجميع واعتبار
 مقايضة بينه وبين جزء في خارجة من البحر المحقق
 قبل حقيقة استنوعه ويكفي الرباب من هذا البحر ليس
 حقيقة الا في الخارج ولا في الذهن انما هو في العلم والمعرفة
 لان ما حصل في الذهن هو من خارج جميع المفردات
 وهو مفهوم خارجي وليس جوهري في الحقيقة نسبة
 وطرف مختلفان لا يتكون النسبة معكسة على البحر
 فتبين دونه الى انك انما اعتبار المفردات لا يقد
 على جعله في الواقع وعدم الزيادة اي زيادة في الحقيقة
 الوقوف اي وقرينة اعتبار الواحد فاختار جميع الى
 جميع المفردات كذلك انما لا يشتد عنه في اعتبار
 المتناهي اي عدم وجود اعتبار منه عدم ووقوفه الا
 اعتبار من غير اعتبار المتناهي اعتبارا محال فبان
 انه يستلزم المحال والاخر ليس محال فتدبر في زيادة الله
 في تناقض التعيين اختلافنا بحيث يتحقق لذاته اي

ذات الاختلاف صدق كل واحد كذا القضية
الآخري وبالعكس أي كذا بكل واحد صدق والآخري
والاختلاف المذكور أعني ما بين المتعديين
أو بين مفرد الإنسان والفرس وبين قضية
مفرد وحرج بينهما ما عدا ذلك والاختلاف
يكون تاماً بحيث ينفصل صدق أحدهما عن صدق الآخر
وآخر بحيث لا ينفصل ذلك بل كانت أحدهما صادقة
والآخري كاذبة كما كان يجب خصوصاً في كقولنا
قوله طيب وجالوس ليس طيب فخرج بحيث
الذي كرهه سألنا يكون كذلك والاختلاف المتعدي
أحدهما وكذلك الآخري لسان حقيقة ذواتها
ذات الاختلاف من حيث صدق أحدهما أو كذا
بـ الآخري كقولنا زيد قائم وزيد ليس قائم
السلب واليجاب بينهما كذا وأما
ومخرج أحدهما حقيقة كذا أحدهما صدق والآخري

واما الاقضية لذاته بل بواسطة كاليجاب فتبين
 فليس لازمه المساوي كقولنا زيدنا فهو زيد ليس
 بما هو فان اخلافا انما يقع في امر واحد في الصدق
 الكذب لا في القول بواسطة الاستلزام كراية من المتن
 فتبين ان في فتح هذا بقوله لانه قد خرج من غير المد
 على المحذور و ذلك اي اخلافا في الجواب والسلب
 اذا كانا على السلب رفعة الى الجواب وبيننا في المتن
 فلا يخرج من احوال النسب الحكيمة وهو ما في المتن
 في الرحمة التامة المشهورة ومعها النوع
 ووجه المحرر ووجه الزمان ووجه المكان ووجه
 حق الاشياء ووجه الامانة ووجه الجبر والحرية
 حق القوة والفضل الجواز صدق القسيتين او كذا
 عند اخلافا في شي من هذا كما قيل زيدنا ثم هو ليس
 بتمام وزيدنا كاتون ليس بغيره بل هو في ضاحك
 بهار وزيدنا ليس بصلحك لئلا وزيدنا جالس في السر

وليس كالس في الذكر كجسم مفرقة ليس بينهما كون
ابيض وليس بفرق البصر بشيء كونه اسودا
او لغيره وليس باب لغيره في اسودا في بعضه
وليس اسودا في كل مكانه كونه اسودا في القوة
وليس بمسكراي بالفعل وليس المار يكون في الحال
في العقدين انما لا بد من تحقق جميعها في كل قسمين
متناقضتين فانه اللازم في الجمع وحدة الموضع
والجوراد في سائر الاحكام اذا كان يكون الحكم
يقبل التقيد بالشرط انما ان كان والقوة والفعل
في المراتب اذا اعتبر في احد في العقدين واحدة
منها لا بد من اعتبارها في الاخرى وادى المحقق
المتن في هذه الشرايط المذكور في الاية فيحقق التام
بينها فاه الاختلاف قد يكون بينهما ذكر يكون
اي بالعلم الاسطر على اقربا من البعدا ويكون بلاس
بكات اي بقا آخر على ما س واهل جميع ذلك داخلية

[illegible]

بالضرورة بكتاب ولو كان الاختلاف بالجملة
يكون بالحيثية المذكورة لم يتحقق التناقض
والطائفة العامة مع تحقق الترابيع المذكورة
لا يتناقضات في الماد المذكورة مع هذه الحالة و
النصوصية في الماد المذكورة يتناقضات مع
الترابيع المذكورة وفي هذه الحالة الاختلاف
بحسب الحالة بالحيثية المذكورة في هذه الحالة مع الماد
في هذه الحالة المذكورة يتناقضات في هذه الحالة
فتبين القضية من هذا الوجه انما اعتبر في محل القضية
بوجه من الجوانب كالضرورة والامكان والذات
والطلاق والابدية يتبين من هذه القضية في
هذه الحالة فلا بد من التمييز في ضرورة
امكانه والتفكير في هذه الحالة لا يكون في
قائمة التفكير في هذه الحالة لا بد من
التفكير في هذه الحالة لا يكون في

[illegible]

وعدم تفايرها الا في السلب والايجاب لا يفتقر
عن وجه من الوجوه التي يمكن ان يقع بها
بين القسيتين وهذا يظهر ان من الوجوه التي
ينتمى الى الثالث اربعة اوجه متنوعة والمحول
والزمان اربعة اشياء اعني المحدثين الاولين
اولى الواحد اعني النسبة كما فعل بعضهم وهذا
التفصيل في الجلال والقوية اقضوه وهو الحاصل
ان الاشتراط بالشرط المذكور انما هو في
والمتون من الظاهر في هذا المقتضى واما
التفصيل الذي يوضح المنطقية في تبيين
فمنهم من قال في تفصيل مفهومات القضايا
انها اعماء واولاها المتساوية التي يكون
هم في التناقضات قضايا محصلة من مصاديق
استعمالها في العلوم والافانسة والمطالب العلمية
وبعضهم يرجع بعضها الى بعض الوحدات في بعض

بعض اى الحق وحدة حق كذا في الخارج اى منها تلك
 كذا كانت وحدة الموضع والحر والحر والحر
 الحزب والحر والحر والحر والحر والحر والحر
 عند كذا في الوحدة والحر والحر والحر والحر
 مع كذا في وقت وسليم منه في ذلك الوقت
 واما وحدة المشاهدة والحر والحر والحر
 وحدة الموضع والحر والحر والحر والحر
 كونه ابيض غير بشرط كونه اسود والحر والحر
 غير اليمينى وحدة الموضع والحر والحر
 والحر والحر وحدة الموضع والحر والحر
 الموضع والحر والحر والحر والحر والحر
 اليمينى والحر والحر والحر والحر والحر
 المقام كذا اما اوله وحده كذا كذا
 تحت وحدة الموضع والحر والحر والحر
 كذا هو الموضع كذا كذا كذا كذا كذا

دليل هو الضابط ليدل على اختلافات في الواجب الكفا
بالوحدتين لا التثنية لا يقال الزمان طابع ^{مطلق}
والنفسية لأن نسبة المجرى إلى الموضوع لا بد لها
من زمان فلو كان الزمان داخلا في المجرى لكان ^{نسبة}
نسبة المجرى إلى الموضوع واقعة في زمان فيكون
الزمان زمان آخر ولا يتعلق الزمان بالنفسية
بحسب طريقة للنفسية والثاني لا يصير ظرفا لآ
خر لا بعد تحققه فيكون يتعلق الزمان مطلقا عن
النفسية المخرجة عن طريقة النفسية فلو كان داخلا
في أحدهما لكان متاخرا عن نفسه مما يقتضي ^{مطل}
لا تعلق لعلق المكان أي بحسب الطريقة لا بد
للنفسية من مكان كما لا بد من زمان فلو كان ^{مطل}
لا بد من صحة المكان تحت صحة المجرى والمخرج
وحدة الزمان منها طامثا ^{مطل} فلا يتعلق بعض ^{مطل}
الوحدات بالموضوع ويجهتها بالمجرى ^{مطل} ^{مطل}

بلا غش من ذلك المصير كما تمنع الان تمنع تسليح
الحكم من عكس القضية واما الثامان منها لا
تعلق بها بالمنع ولا الجمل ان النسبة كما اذا قلنا
السراج مشعل يترط قدام الذهب وليس يترط
بغير انشاء الذهب ويترط بالثمين الى حد
المعوق ووجه القول ووجهه من جميع الو
حالات الى الوحدة واحدة وهذه النسبة الكلية
لا يكون السليبي ولا راعى النسبة الايجابية التي
وهي الايجابية الا انهما مختلفتان في الجوهر
النسبة لا تخطا انما يات اختلافها في موضع ضرورة
ان نسبة شي الى المحدثا من غير النسبة الى
المحدثا من غير النسبة الى المحدثا من غير النسبة
يرى الى شي من غير نسبة الاختلافية ويختلفا في
ما لا يفسد المحدثا من غير النسبة الى المحدثا من غير
نسبة اليه وذلك آخر وعلى هذا التماسه يوافق

الامور فيعكس تلك القضية الى قولهم في الحدوث
 الحكيمة انما هي جميع الامور وذلك محققنا
 هذا اي في هذا المقام مثبت وهو ان لا يجب تقييد
 السلب ومنه انكره وهو انما هو الضيق في حيث قال
 في حواشيها على شرح الجريد لرفع هذا الشك ان
 اليجاب ليس يقتضي السلب بل ان مساو لا يقتضي
 سلب السلب واجاب بسبق المخرج منه بان مقتضى
 يطل تعريف التناقض حيث اعتبر في التناقض بين
 القسيتين بل اليجاب والسلب ولا يقتضي ان يكون
 التناقض نسبة مستكره من جهة انه يقتضي اليجاب
 السلب فليقتضي السلب سلب السلب وهو امر من
 غير اعتكاف من النسبة واليه انما هو من غير
 المباح سلب السلب في رفعه اي يقتضيه لان رفعه
 ورفع اليقين يقتضيه لان اليجاب لا يقتضيه مثبت
 فليست واحد فيعتان وهو انما هو لان التناقض

قفل لا يتحقق من عدم الابد من مفسدين وقال المتحقق
المتحقق في حاشية الحاشية في التفسير في تفسيره ان
السلب لا يتحقق من رفع الالحاد في تفسيره في تفسيره
وليس سلبه لسلبه في تفسيره في تفسيره في تفسيره
السالبة المحررة في تفسيره في تفسيره في تفسيره
بمعنى ثبوت السلب في تفسيره في تفسيره في تفسيره
لأنه المحرر في تفسيره في تفسيره في تفسيره
قوة السالبة السالبة المحررة في تفسيره في تفسيره
له في تفسيره في تفسيره في تفسيره في تفسيره
اعتبار في تفسيره في تفسيره في تفسيره في تفسيره
والسلب وقال بعض المتأخرين في تفسيره في تفسيره
انما يختار من التفسير الاول وانما يختار من التفسير
السالبة السالبة المحررة في تفسيره في تفسيره في تفسيره
سلبه في تفسيره في تفسيره في تفسيره في تفسيره
في تفسيره في تفسيره في تفسيره في تفسيره في تفسيره

عليه من شئ في المراكز وانه حوط القنطرة ومن
 ثبتت العينين على رجلي بعض المتفرجين
 في كنية يشرح الشمسية بما قال ان النسبة
 بين الشيخين في نفس الامر ما بالبين ان النسبة لان
 الصديق بالشيء اما ان يكون او لا يكون به هو الذي
 وليس في نفس الامر نسبة بين اثنين في سلب
 واما غير باعتبار قولي وبعبارة بالنسبة الى
 هو بالافضل ولا غير بين الايجاب وسلب النسبة
 نفس الامر لا تارة ما تارة ما عليه فاما في النقل
 فلا يلزم ان يكون شي واحد يقينان وهذا هو
 حال المشايخ المراكز في حيث نسبة الطبيعة من
 شرح المصالح والفساد سلب سلب هو من مودة الايجاب
 يقينان فانه في نفس الامر لا من حيث المهور لانه سلب
 مودة الايجاب فليس مودة الايجاب يكون مودة
 مودة الايجاب في نفس الامر لانه التناقض من الحائرين

نشان موكا و سلب سلب موكا و الجاب سلب موكا و
الكميم يزم ان يكون الشيء واحد يقتضيان ولم يلم
عنه بقوله فكذا خطأ فكذا نقار بالكميم اي مفهوم كل
منها موكا و يري اي يدعي بان الكلام ليس ثلاثا بالقياس
الصريح و النجوان قدح لانهم المساوي لم يترك احد
قبل علم ان الاتفاق بين الامرين انما هو باعتبار الصل
بحال واحد من جهة واحدة فيحقق التساوي بين
التحقق كما يحقق في سلبها كما يوجد و المعظم
و يمكن ان يكون الشيء واحد يقتضيان احد طبعيا
في لاقتضات و لا سلبا يقتضيان في الحواطات كما يوجد
فان يقتضيه باعتبار الاطلاق و المعظم و باعتبار الثاني
اللا يوجد و يجوز سلب في احد الطرفين في الحواطات
طالت بان سلب في قوله فكذا نقار بالكميم اي مفهوم كل
لا جزئي و اللغات مفهوم و منه في كل من التبيين
بما كل منها من جهة في الحواطات كما يوجد و المعظم

والمدوم اذ يند في علمه الموجود من حيث
توجد في الذين والمجد في هذه النوعية
في الخارج من حيث المقتضى بل في العلم المطلق
وهو لا يشك في علمه انما كان لا يوجد وجود
وفايحي ان يعلم ان طائفة من المعتقدات
في انفسها حلا بالبرهان الموجود المطلق والمعية
المطلقة والمكن العام واشهادها وبمعناها
عليها فانيها في العلم المطلق والجزئية
الخاصة والطلب والاعمال في العلم العام
من هذا القبيل ان العلم الذي هو حقيقة
بالعلم الذي لان المراتب خمس وانها المطلق
نوعها بل في حقيقة العلم في العلم المطلق
هو علم العلم لا العلم الذي هو حقيقة
وهذا يكون في حقيقة العلم في العلم المطلق
التي هي في هذا وهذا في العلم المطلق

تفصيل الوجود وعدم الوجود وقد تقرر من ان الشك
لا يفتقر الى عين المعرفة ومنه ما بينه وهو ان
هذا الشك ليس في كافي في تحقق التناقض بين
السلب والسلب فاما الشك في وجود الشك فاما
اي حال الشك هو هنا فاما في الوجود في الجاهلية
السلب لا ينافي حقيقة الوجود في وجود
الشيء في نفسه وهو الوجود المحض او لا يميز وهو
الوجود الذي لا ينافي التناقض في الذات انما هو في
والعلم فاما السلب في وجود السلب سؤالا
وجود لا يميز لنا انما يميز هو ان السلب انما في
الموجبة السالبة الموضع في تقدير انما الوجود
في نفسه وان كانت طبيعية في طبيعته من السلب
موجبة في نفسها ان الموجبة السالبة المحررة في
انما الوجود في نفسه في انما التي تاتي له من السلب
فاما السالبة السالبة السالبة الموضع في المحررة

الموجبة السالبة الموضع او الموضع الاتقيض السالبة
المحصلة في علم الموضع الاتقيض في بعض
ولا يلزم من شيء واحد متضاد ولا يلزم ما او هو
بعض المتضادين في ما قاله المحقق الذي ينبغي تفرقه
الحال بل ذلك انما هو اذا كان كل سلب سلبا من شيء
وهو ممنوع متفكر وتفكر في متضادات في العلم
والسلب كما اي بالعلمية والجزئية اذا كانا في المحسوسات
لكن بالعلمية حيث يكون ممنوعا في قولنا كل حيوان
انسان ولا يثنى من الحيوان باسان وهذا الجزئية
فمنه يخرج بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان
بانسان لعدم التعيين في مفهوم العقيدة الجزئية
واما في صورتها اختلافه في مفهومه قد اوردنا ويؤكد
الجزئية وجهه الذي يتلوهان جهة اذا كانا في الوجوه
فان وضع كيفية كيفية اخرى كغيره في نفسه من ذكره
من انبثاقه الى تناقضه بد وادفع الجهة وحسنا

صاحب الكشف بين المطلقين الوقتين في التبع
 بالنسبة بالضرورة من غير تحيل لايها المطلق
 الحقبة الشخصية حيث قال في المعلقة الوقت
 الشخصية فلو ان الثبوت لثمن عين يتبعها السلب
 منه كذلك الثبوت والسلب لجمعية من وقتها
 ان رفع النسبة حينئذ بوقت معين يجرى في النسبة
 في ذلك الوقت واجاب عن العلامة الرازي بان النسبة
 خص بين الوقتين ولا يقتضي انقسام الوقت الى
 اجزاء يمكن الثبوتية بعضها والسلب في البقية
 من انما ان النسبة في الوقت بجملة لا آتة الذي لا يقسم
 لكن الوقت لا يكون ان يطلق عليه بجملة متعارفة فقد
 قلنا فان الثبوتية وقت معين يجوز رفعه الى رفع
 الثبوت برفع الوقت بجملة انما لا يمكن رفع النسبة
 معقد بوقت معين يساوي رفع النسبة في وقت
 الوقت لجواز ان يتحقق برفع النسبة في وقت الوقت
 بانها الوقت وفيه ما فيه فالتفصيل في التفصيل

للضرورة ما لم تكن العلة لان الامكان العام هو سلب
 الضرورية من الجوانب الخافضة لا الخافضة في ان اثبات
 الضرورية متبعا لاثبات الخافضة ومنها عجز عن الجوانب
 ما يتناقضان ضرورة ان الجوانب تنقضها سلب
 ضرورة الجوانب سلب ضرورة الجوانب بحيث لا
 عام سلب في نفس الامر من حيث التناقض ضرورة
 السلب تنقضها سلب ضرورة السلب هو عينه
 امكان علم هو عينه كذلك امكان الجوانب تنقضه
 سلب امكان الجوانب ليس سلب ضرورة السلب
 الذي هو عينه ضرورة السلب في نفس الامر
 السلب تنقضه سلب امكان السلب في سلب سلب
 الضرورية الجوانب الذي هو عينه ضرورة السلب
 كذلك ان الامكان السلب ليس تنقيها حقيقيا
 ضرورة السلب ليس سلبا بل هو مساوية
 لثبوتها بحسبها كما ان جزئية احدية مساوية
 لتثبوتها بالجزئية بحسبها كما ان ثبوتها بالجزئية

الموجبة الطية العلوية يتصرف في أولها
 على مفهوم السالبة الجزئية الممكنة العلة بل هو
 لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليها تضمن
 سائر المحصورات فالمعتبر من النقيض في هذا الباب
 ليس لا يتصور لأن ما مساويا لما هو النقيض ^{المعروف}
 لا يحل من كان ثم البعض والباقي المطلقة العا
 متلاد المتبقية في جميع اوقات الذات والسلب
 بعضها ما يتناقضات جزوا بالقسوم قبل هذا
 يدل على ذلك نقيض الطية المطلقة المتشعبة المطلقة
 العلة وما قبل يدرسه انها كالملة العلة على معنى
 المراتب في تساوي المطلقة المتشعبة وانما
 قها بحسب المفهوم فيه نظرا في ليس يلزم من صدق
 الحكم بالنقض في الجملة صدقه في ثبوت من الاوقات
 لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق
 الحكم عليه في وقت واحد ^{ما} في الاوقات الوقت وقت كالملة ^{ما}

موجود في الحالة او قد انكرت او غير قادر ان ذلك
 الى غير ذلك واليه اشار المصنف رحمه الله تعالى في المطلق
 العلم اعم من المطلق المنقش والمحكوم اليه في حكم
 فيها بالفعلية في وقت ما يفي في اليه حكم فيها بالثبوت
 او السلب بالفضل في وقت ما والمشيطة العلم بالثبوت
 الممكنة المحكوم اليه في حكم فيها بالسلب في وقت ما
 من الجاهل بالثبوت في وقت ما من وقت الثبوت في علم
 بلا مكان في وقت ما فان كونه مجنونا او ذلك لان
 نسبتها الى المشرق في العلم كنية الممكنة العلم
 الى الضرورية في مكان الضرورية في علم لذات و
 سلبها في وقت ما فان ذلك الضرورية في علم
 وسلبها في علم كونه في كتاب في وقت ما في وقت ما
 ما دام كتابا وبعث في كتاب ليس في وقت ما في وقت ما
 حين هو كتاب في وقت ما العلم بالثبوت في وقت ما
 المحكوم اليه في حكم فيها بالفعلية الوصفية في وقت ما

يعزى الحكم فيها بالثبوت أو السلب لبعض
 اوقات وصفها وصح كقولنا كل انسان يمتلئ
 حيوة هو انسان وذلك لان نسبة الالهية الى
 كنيسة المعلقة العامة الى الالهية المطلقة كما ان
 الدوام كسب الذات بامانة المطلق بحسب ان
 الله عام بحسب الوصف بامانة المطلق بحسب الوصف
 ومثله عام والوقعية المطلقة والكنيسة الالهية
 المحكوم عليها بحسبها بسبب الضرورة والوقعية
 بحسبها بحسبها بسبب الضرورة وفي وقتها
 من الجانب المطلق للحكم والنسبة المطلقة الممكنة
 الالهية المحكوم اليها بحسبها بسبب الضرورة
 النسبة بحسبها بحسبها بسبب الضرورة ما يما
 من الجانب المطلق للحكم والنسبة المطلقة الممكنة
 ذكرنا في التقاض من المطلقة النسبة الى الممكنة
 الالهية من الجانب الغير الشهير كذا قالوا الى الحكم

وقال الله تعالى انما يتم الايمان اذا كانت الظروف المتعددة
 في موالب هذه الموجبات التي ذكرها في التفسيرين والاول
 للمرجع الا ان وقع خلافه في الاشارة بالمشروطة العلمية
 بشرط الوصف وتضمنها في مادة منزهة لا يكون الوصف
 المصنوع من غير ان يكون كل ما كان حيزا بالضرورة
 ما دام كاتبه ليس كل ما كان حيزا بالضرورة من غير
 كاتب لكن به الامانة السالبة الجينية من ضرورة وجوده
 التقدير لا يصح من ضرورة وجوده الجينية من
 ان كانت في الكتابة في وقتها لوليه بالامانة وفي
 ما لا يكون الوصف من ربا وتوكله وتوكل في
 ضرورة من كل جانب من الامانة بالضرورة وما كان
 بنا وليس من الجانب بغير الامانة بالامانة من
 من كانت في الامانة السالبة الجينية كاذبة لان
 من كل جانب ذلك التقدير من ضرورة وجوده الجينية
 الجانب بغير الامانة في وقتها لوليه بالامانة

لا اعتبار بها لقائين فم اعلم ان الشرطية العامة لها
 مطلقة ثالثة الاول ما يحكم فيها بقانون النسبة بشرط
 الوصف والثاني ما يحكم فيها بقانون النسبة في جميع
 اوقات الوصف والثالث ما يحكم فيها بقانون النسبة
 لاجل الوصف وكذلك النسبة المطلقة معان ثالثة الاول
 ما يحكم فيها بسلطان في وقت الوصف والثاني ما يحكم
 فيها بسلطان في جميع اوقات الوصف والثالث
 ما يحكم فيها بسلطان في لاجل الوصف وهي بالغة
 الاول ياقضها بالبيان الاول بالبيان الثاني ياقضها بالبيان
 الثاني وبالبيان الثالث ياقضها بالبيان الثالث فما افرغ
 من فقا من البسيط شرع في فقا من المركبات فقال
 والمركبة فقيسة مقدارها كامر في فقا المقدرة
 اي رفع حقيقة مقدارها في فقا من كل جنس يستلزم
 عدم الحمل وليس على الجزء من عدم الحمل كما هو عبارة
 شرح الخواص وفيه فان عدم رفع الوجود والعدم

وجوز الجزم بين وجود الجزم من جهة غير
 فانه اذا علم انهما يربطان فافترس هو ان يربط
 رفع احد الجزم بين عاينين على ان المركبة
 عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين لا يوجب والاشك
 كان نقضها برفع المجموع فلا نقض كل شئ مما فيه
 ورفع المجموع المتحقق برفع احد الجزم فيا علة
 لظهوره بفتح شئ مما كان المجموع ثابتا والمقدور خلا
 فله يتكون نقضها برفع احد جزئها اليها حقيقة
 جزئها فلا يخلو اما يتكون نقضها احد نقض
 الجزم بين التامين وهو باطل الجواز كونه مركبة
 بالجزء الآخر فيجتمع به واحد النقيضين المعين
 افكر في الوجود والاعراض الخيين في علم المراد بالمفهوم
 للمردن بين نقض الجزم بين الانساقوم برفع
 النقيضين فيقسم اليها فيقال احد النقيضين للمادة
 واما زان والكلية منها هي المركبة لا يفتاوت

وتعد الخليل والتركيب متغيرا أي متغيرا الكلية
 ما نفع الخليل كونه متغيرا الجزئين مثلا قولنا
 كل كاتب يحرر الأصابع بالخط ويعداد ما قبله لا يلزم
 مشروطة خاصة مركبة من مشروطة عامة ومركبة
 كلية وسلطة عامة سالبة مطلقة حاصلها لا يلزم
 وأما الذاتية أيضا لا يلزم من الثاني يحرر الأصابع بالخط
 ونقيض الجزئين الأول السلالة الجزئية الحقيقة
 بعض الثاني ليس يحرر الأصابع بالخط كان حين هو
 كاتب متغير الجزئين الثاني الموجبة الجزئية الدائمة
 المطلقة أيضا بعض الثاني يحرر الأصابع بالخط ولم ينقض
 المشروطة الخاصة المذكورة في المثالين
 ليس يحرر الأصابع بالخط كان حين هو كاتب وبعض
 الكاتب يحرر الأصابع بالخط وأم وكذا العرفية الخاصة
 غير العرفية العامة موافقة مطلقة في الثاني فنقض
 العرفية العامة الموافقة الجزئية المطلقة الثالثة

المطلقة العامة المخالفة الدائمة الواقعة فقيضوا
 اما الميضية المطلقة المخالفة واما الدائمة الواقعة
 والوقتية غير اليوقية مطلقة موافقة ومطلقة
 عامة مخالفة فقيضوا الوقتية المطلقة المكننة الوقتية
 المخالفة فقيضوا اما المكننة الوقتية المخالفة والاولى
 بملاطفتها والمختصرة غير اليوقية مطلقة موافقة
 ومطلقة عامة مخالفة فقيضوا التسمية المطلقة
 المكننة الدائمة المخالفة فقيضوا اما المكننة الدائمة
 المخالفة والاولى الواقعة وهي ثابتة من الوجوه
 الاولية اما الدائمة المخالفة والاولى الواقعة
 فقيضوا الوجوه الاضروية اما الدائمة المخالفة
 والاضروية الواقعة فقيضوا المكننة المكننة اما
 المضروية المخالفة والاضروية الواقعة واذا
 اريد ان النقيضين هما اي والمقايض اعم من
 الصريح واللازم المساوي فلا يتعدى كونه

٢٧٤

كونه الى النقيض شرعية اوجبه فلا بد من ان
يبدى المقوم المرد في الحقيقة المركبة في اليجاب واليب
ولا الخلق النوع كونه احديا حمله ولا خري
منفصلة فيكون تقيدها بالخلق المركبة الجزئية
فانها متفاوت عند التحليل والتركيب فان هو منع
لليجاب والسلب فيها والمركبة الجزئية واحدة
ليس هو بل هو في الجزئين بل هو عام من مفهوم
الجزئية فانها اذا تلبس بوجه ووجه ليس يمكن
ان لا يتحد هو معها بل يكون اليجاب ليس واليب
عن وجه آخر فيكون الجزئان ام والجزئية اخص
وتقتضي الام اخص من تقيدها اخص فما زاد يرتفع
الجزئية اخص من تقيدها فانها في بعض الجزئ
امان لا اياها كما في بعض كذا في كل من اخص
تقيدها وجه الا ان في كل من اياها
او كل من اياها واما في بعض كذا في بعض

١٠

لهما حقيقة واحدة والطريق هناك اي في تقسيم المركبة
الجزئية اذ ورد بين تقسيم الجزئين بالنسبة الى
كل فرد من الموضع يعني فرد وبين تقسيم مجموعهما
بان ينسب الى كل واحد من افراد الموضع ايجابا وسلبا
بجهتي تقسيم الجزئية المركبة كاقالة المثال المزدوج
كل واحد من الكواكب اما ان كان دايا او ليس بدايا
دايا ويشتمل على ثلاثة معان الى انهم معان لا تفكر
حد واحد من الموضع اما ان ثبت في الجوهر في دايا
اولي يثبت لا في دايا ما يكون مستويا على واحد
واحد دايا ويكون مستويا على البعض دايا واذا ثبت
لبعض دايا الجزئية الثلاثة مشتركا فهو من نوع
الافئدة الحاصلة من تقسيم الجزئين فحينئذ يحل
كلية فرد في الجوهر الذي ينسب مجموع الكواكب واحد
من افراد الموضع ايجابا وسلبا في الاشياء وخط
المثلثات كما حقا في المركبات وتقاين اليها فيمكن

يشتمل من استخراج التفسير كما هو مفصّل في تذكره
 التعليلات بعد الاستدلال في اختلاف العمل والغير
 كما في الجواب والوسيلة إلى كونه وجزئياً لا
 يتناول الجزئيات والاعتناء بالانفصال والجمع
 التزم والاعتناء بالاعتناء في تبيين الحقيقة من الجزئيات
 المتألفة لها الواقعة في الجزئيات والجمع والتعلق بين
 الجزئية للرجعية الحقيقة المسألة للرجعية الجزئية
 والاعتناء بالحقيقة العقلية الجزئية والاعتناء بالحقيقة
 تفارقة الجزئية وبالعكس فلا تخطأ كما كان أبداً في
 الرجعية كانت تفتقر إلى كمالها في الرجعية ولا
 قلنا لها ما هي كمالها في الرجعية وحقيقة الرجعية
 رايها ما هي كمالها في الرجعية وحقيقة الرجعية
 استقر إلى أن كمالها في الرجعية وحقيقة الرجعية
 لها كمالها في الرجعية وحقيقة الرجعية
 الطرف من كمالها في الرجعية وحقيقة الرجعية

التي هي شريعة قديمة وما خرج من انشاء شرع في القس
المستوي فقال القس المستوي والمستوي
اما هي مستوي الاستواء وموافق مع الاصل والطر
بين خلاف على القس فقال المستوي المستوي
وهي لا طريق مستوي لا هو على ولا هو في فيه
فيه امر يقين فيكون توصيفه بالمستوي توصيف
الشبه بالمشبه بهما بالاجتهاد وهو بعيد من الغم
بتدليل على الحقيقة مع بقا الصدق والصدق كما اذا
ارادنا عكس قولنا كل انسان عبيد بدناء جزية
وعكس من المجران انشأت والمقال طرف الحقيقة
دونه المصنوع والمجوز كما ذكر بعقدهم لشمس العكس
الحليات والشرائط وهي مسائل وهو ان يقال ان
اريد بها طرف الحقيقة والحقيقة لارجح من الظاهر
عكس الحليات اصلا لان الطرفين بالحقيقة فيها
ذات المصنوع وصف المجران عكسها ليس بتدليل

ذات الوضوع بالجهول ووضوح الجهول بالوضوع بال
 وضوع فيه ذات الجهول والجهول بالوضوع والوضوع
 امرين طرفا هاتين المذكورين ان يكونا لنفسا لا
 لان تبدل طرفيهما في الذكر متحقق والجهول بالمراد
 بالتبدل بتبدل منسوبي اليه في غير المعنى حيث
 لا يتغير معنى المفصلة تغيرا متبادلا في التبدل
 او متبادلا للعلاقة بين الشئين سواء جرى فيها
 التبدل او لم يجرى التبدل فيها فانها لا تعكس في
 المراد بقوله انه قد لا يكون انعكاسا بل يكون
 صادقا في الواقع فاما الاصل قد يكون كاويا وكذا
 انعكاس بل المراد انه قد يفسد في الاصل فيفسد انعكاسه
 معه لثقله مع قطع النظر عن خصوص المادة وبلا
 واسطة فروع آخر لا يدخل في التعريف انعكاس القضية
 الخارجه كتبدل قولنا كل انسان فريسي في بعض القرى
 انسان ويخرج منه تبدل مادة القضية بمحصل

منه قضية لازمة الصدق مع الاصل بخصوص الماد
كتبدل في المعجبة المطلوبة بالوجبة الكلية فيقولنا كل
انسان مخلوق فاطلاق انسان يخرج عنه تبدل
طريق البحث يحصل منه قضية لازم من العكس كتبدل
بطلان المسألة الكلية بحيث يحصل منه سالبية جز
ئية وتبدل طريق الفرض في البحث يحصل ممكنة عا
مة وحاصل لازم من العكس الاصل واسطة ومقنة
يجوز ان يكون العكس عاما من الاصل طالما اعتبر لازم
الصدق لان العكس لازم من لازم القضية والتحليل
ان يكون الملازم صارقا واللازم كاذبا ولو اعتبر
بقاء الكذب ان لا يلزم من كذب الملازم كذب
اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق
قوله وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمطلوب
ان يكون ان الاصل ان كان موجبا كان العكس ان ينه
جبا وان كان سالبا فسالبا وهذا الشرطية

١٤٠
١٤١

يجرد الأسطح بالهناك شي آخر وهو انتم تصفوا
القضايا بالحد وهاذا فنحن نرى اننا قد
لازمة المرافقة في الكيف وهو يطلق على
عن القضية المعسلة منه المكون التبدل اذا كان
القضية المعسلة عنسوة كالمعسلة باعتبار القس
احتمال ان يكون متساوية في كونه من طرف
الاسل التبع من جهة كذا كذا في كذا وكذا
في اننا انما نعتبر من طرف كذا وكذا من القضية
لاننا نعلم ان ذلك بالبرهان الذي هو صحيح
والذي يثبت اننا نحن من جهة القضية ليست لازمة
في القضية انما هي في كذا في كذا في كذا في كذا
في القضية تنعكس فيها بالخلق وهو كذا طريق
الخلق هي كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
سلكها في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

٣

١

يخرج اليه مثلا اذا قلنا ما لا شيء مخرج بوجوب ان
 يصدق ما لا لا شيء مخرج واما ما لا لا يصدق
 نقضه وهو مخرج بالاطلاق ونقضه ^{صل} المخرج
 هكذا بعض مخرج بالاطلاق ولا شيء مخرج ما
 يخرج بعض الشيء واما ما لا لا شيء الا ان كان
 بعض الشيء ليس بمخرج وان كان المخرج مخرج
 فيصدق ما لا لا شيء لا لا شيء مخرج
 لانه لا شيء مخرج او لا شيء مخرج مع عدم المخرج
 بعينه لا لا شيء مخرج او لا شيء مخرج
 حيث ان مخرج نقضه لا لا شيء مخرج
 السليم بين الاسم المخرج مخرج مخرج
 اي نقضه لا لا شيء مخرج مخرج مخرج
 مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج
 ان يكون كالا مخرج مخرج مخرج مخرج
 مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج

يستلزم الاجتماع فيها فيلزم تفقدها في كل فرع
 لا يخرج منها طاعن في ثبوتها وصحة ذلك وانما
 في ذلك في علمه ان الجمع والتقسيم هما
 اختيارية فيلزم ان يكون الحال ان لا يتبادر
 كارتقاء ويدور في التفرقة المشهورة في جملة هذه
 الحال التي يلزم من ثبوتها في المقدمتين لصحة طاعن
 صلاحه من الصدق فتبين ان يكون لان ^{تفريق} _{تفريق}
 التمسك فانهم والجملة ما حيلة في الحقيقة فيجب
 هذا لا يراى في نفسه مع انه مذكور في كتاب التمسك
 ولما كان في جملة الاشياء اصلا وهوى وجوب عند
 التمسك بالاصل المطلوب في هذا شك مشهور وان
 قولنا لا يفي من العلم بمقتضى الجهات التي غير النهاية
 صادق ولا يشك من مقتضى الجهات التي غير النهاية
 كاذب فلا يلزم التمسك واجاب الله بقوله وقولنا لا يفي
 من العلم بمقتضى الجهات التي غير النهاية انما هو متفق

حتى يكون معناه لا شيء من الجسم الموجودة الخارج
 بهتد فالحال في غير النهاية متساوي في هذا القول
 وهو قولنا لا شيء من المتوسطة لهاتين النهايتين
 الجسم سارقا بينهما في الموضع لبطان لا تاتي الا
 ببار البراهين المذكورة في وضعه ووجهها
 ما سخر لهم وهو الذي سله بين هاتين النصفين
 قال برهان سخر في بطان لا تاتي الا ببار تسمى
 حاتين النصف وتهد لذلك حقيقة فتقول كل
 متساويان او غير متساوي ليس له النصف واحد
 ولا انهما ان يكون الجزء اعظم من النصفين ذلك ان
 يحتاجون من النصف ليكون خطا بينهما المتساوي
 ان احاد نقطتا احاد استمقتات في الموضع متساوي
 وان ذلك خطا او ايا بينهما متساويان وذلك
 فاما البرهان فاما ان خطا بمتساوي الخطا خطا
 اعظم من خطا ذلك المثل اعظم من الجزء انما يكون

يكون خالبا اعظم من خالاح فان احدا لمساويين
 اذا كان اعظم من شوقا كذا السواوي اعظم
 منه والكان خالاح مع به مشاويان لزم ان يكون
 اب اعظم من ج به كان من يكون اعظم من انا لسا
 وبين يكون اعظم من السواوي الاخرين فخالاح با
 اعظم من ج با على الحقيقة فخالاح اعظم من انا لسا
 السواوي فخالاح اعظم من انا اعظم فان كان يكون اعظم
 اعظم من انا لسا لم يكون فخالاح انا وخالاح شوقا انا
 وبعد تمديد ذلك لو كان خالاح با عينه يلمح ان
 يكون فخالاح منصفة لسا على طرفيه والا يلزم
 التساوي ويظهر انك تطلب احد الطرفين على الآخر
 بمثل ذلك يعلم انك في تلك النقطة انصفة متعة
 في النصف بل يلزم ان تقدر عدم التساوي وجود متعنا
 غير متناهية وقد تبين بطلان ذلك في الحقيقة
 وهذا على تقدير ان يكون اب غير متناهية في كل من الطرفين

كما هو ذهب الخمر وما لا يتفق ولا يكون ذلك الحظ
فما في جوده من رواء من غير شك ونظم على
لازم الاستحالة المتوقعة وهذا الجرم لم يلزم من غير
التمثيل له وهو الذي سببه بل هو عدم التمثيل
فهو بالاجاز سلب الجسم عشوائيا اخذت حقيقة
في يكونه معناه الايقاع ما هي بحيث لو وجد الخارج
او في الامكان كما هي كجسم كان لو وجد الخارج او
الامر ان كان متمم في الوجود والهيأة منه مستند
قوله اصله في الوجودات الى غير النهاية جسم فيصير
نقيضه وهو قولنا بعض الجسم تمتد في الوجودات الى غير
النهاية كالاي شيء عالمنا فلا يلزم تحلل العكس و
منشأ الشك هو ان التمسك بالخارج خارجة و
العكس حقيقة والحجب راى الواحدة بينهما فاقروا
السالبة الجزئية لا يستلزم عموم الموضع لصحت
قولنا بعض الجواهر ليس انسانا وكتب بعض الانسا

مسان ليس الحيوان أو المتمدن لصدق قولنا قد يكون
 إذا كان الحيوان حيوانا كان انسانا وكذلك قد يكون
 يتركب إذا كان الشيء انسانا كان حيوانا ويرد عليه
 انه كما ان السالبة الكلية لها تفكيك كلية في ضمنها
 جماعات لاسيما كذلك السالبة الجزئية تفكيك الجزئية
 جزئية في الخاصين وانما التفكيك في غيرهما فاما
 السالبة الجزئية فتفكيكها تفكيكها بالية جزئية كقضايا
 كما صرح به المصنف في حدودها وحقها في بيانها
 كذلك كما هو ظاهرها وحقها في تحقيق الحال في كل ما
 وبالجمله طائفي وحكم الاستثناء من بعض الظواهر
 واما في الحيوان عدم الموضع او العلم فحينئذ
 لا تكون الموضع العلم من الحيوان السالبة الجزئية
 الكلية انما هي العلم بكونها السالبة الجزئية
 الكلية والخصوصية العلم بعدم انها السالبة
 بها يصدق سلبا لا مطلقا فان بعض افراد الجنس

بمعنى الإطلاق العام والمكان العام فلو كان
كن باللام رادة لبعض مطلقا من المترك بالارادت
مع انه يصدق قولنا ليس ببعض الساكن متحركا باللام
راوية بالإطلاق وبما كان العام على انه قول لدل
على عدم انعكاس المسألة الجزئية من الخاصيتين
أي ان يصدق في المادة فالحق كونه قولنا بالخصوص
او دائما ليس ببعض المترك باللام رادة بكون باللام رادة
ما دام متحركا باللام والاراد مع انها انعكاسات
لبنية جزئية كقوله لا يكون دائما ليس ببعض الساكن
باللام رادة متحركا باللام رادة ما دام ساكنا باللام رادة لا
يما عليه ليس من عليه ويصح بانه مخصص بيان
يستدل على عدم انعكاس المسألة الجزئية من
من الخاصيتين بانه لا يفرق بينهما وان لم يفرق
منه انما بالخصوص من المترك رادة وانما بالخصوص
الوجبة والسالبة الجزئية لا انعكاس منها لصرف قولنا

قولنا بعض الحيوان ليس بالإنسان بالضرورة ومع كذا
 قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان بالعام
 وهو أن كل إنسان حيوان بالضرورة ويصدق
 قولنا ليس بعض القمر بنفسه بالضرورة وقت
 التزويج لا دال على كذب قولنا ليس بعض الخسف قرا
 بالامكان العام ملودر فانه كل خسف قمر بالضرورة
 وفيه اليقين على عدم انعكاس الخاص ملودر مع عدم
 انعكاس العام مطلقا ويكون ان يقال ان المراد من
 قوله ان الجزر لا تنعكس اي لا تنعكس لزوما
 والدليل دليل على عدم اللزوم في لا يراد عليه شي
 فافهم والوجوب مطلقا سواء كانت حلية الجزر
 ومواء كانت حلية او جزئية تنعكس جزئية
 لانه لا يجاب بافتقار او اتصال الجواهر انما صدق
 قولنا بالضرورة ان كل انسان او بعضه حيوان بخلاف
 الصانع فاما موصوفات الانسان والحيوان فافهم

في هذا الذات فيصدق بعض الحيوان انسانا
لضرورة وكذلك قولنا كل ما كان او قد يكون
اذا كان هذا النوع انسانا كان حيوانا فقد
في هذا النوع انسانا وحيوانا فيصدق في ذلك
اذا كان هذا النوع حيوانا كان انسانا لا يصدق
كلية لحيوان مع المجرى من الموضوع في الحقيقة و
استناع من الخاص في جميع اوزان العام كقولنا كل
انسان حيوان وعكسه كليا كاذب وحيوان
الشيء من المقدم وامتناع استلزام العام الى
كل ما هو كذا كان النوع انسانا كان حيوانا وعكسه
كليا كاذب وهذا سؤال مشهور وهو ان قولنا
كل شيء كان شيئا صادقا وعكسه وهو قولنا
الشيء كان شيئا كاذبا فلا يلزم العكس واجاب
بقوله وقولنا كل شيء كان شيئا الحيوان في معنى
القول النسبة اي كان مع الشاهد دون الشاهد

فقط معكس بعض من كان شابا فهو شيخ وهو حيا
 رقا يضره قل شارب القسطاس قد يقع الخطا في
 العكس اذا كان احد طرفي القضية تاما وبوردي
 فيكون كونه تامة لبوردي هو صحتها ولا يفتقر
 ويقع الخطا كقولنا كل ملك يجلس في كل وقت في
 الحائط وكل شيخ كان شابا فيكون ان الحكم لا يفسد
 والحائط والشاب فيقال في عكسها بعض السري
 على الملك وبعض الحائط في الوقت وبعض الشباب
 كان شيخا فاعلم فاذا علم ان الحكم هو عكس السري
 في الحائط وكان شابا في الخطا وعلم ان عكسها
 بعض من عكس السري وذلك وبعض ما في الحائط وتدل
 وانهم من كان شابا شيخا وانما قد تامل من حصل
 لانهم كانوا احد الطرفين نسبة الى غير يحصل الى
 على يمين في العكس كقولنا بعض الناس على يمين
 الفرس فانه يستدق بعض غير الفرس على الالف

وهيها سوال آخر وهو ان قولنا بعض النوع انسا
نا صارق ونكسه وهو بعض الانسان نوعا
زب فلا يلزم العكس بل يلزم ان يكون قولنا
بعض النوع انسان كما زب يصديق لا شيء من الانسا
ينوع وهو ينكس اليه لاننا قلناه اي قولنا لا شيء
من النوع با انسان والمردية ان المصترفة لكل
العام فبصدق مفهوم المجرول على النوع
ويكون من طلبة لا نفس المعنوية ايا المجرول ولا
عكس المنفصلات والاقايات في الالفاظ واما
العامة فلما جاء في كبرها من مقدم محاورها
وقد يصدق لعكس كذا في عكسها حقيقة
لعمد المردية في اشتراكها مع المتساوية
للعكس ويصدق قولنا العكس كان للمرجع
في طلبة فانها لا تنافي في المتساوية
فانها من صنف لذلك كما عاك بان ذلك صنف

لهذا وكذا في التوافق قالوا لا يمكن لهذا وهو يجب
 ان يكون له العكس بحسب الجوه من الشر والحقانية
 فخرجت الحادة بتقديم عكسها الى العلم لا الى الحق
 منها فحسب كيانها في الحق وانما حسب اليقين في العلم
 في وان كان ليها بالانسان في العلوم واضبط
 تنطقوا لدرجات اى الحروف في المظنة والاداء
 في المظنة من المظنة الى الحروف في المظنة والاداء
 في المظنة كقوله بالحق والحق والحق والحق
 الذي لا يملكه الله في حق الحق في حق الحق والحق
 يستلزم المطلوب في الحق في الحق في الحق في الحق
 الحق في حق الحق في الحق في الحق في حق الحق
 مع الامر في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 صدق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق

أو غير ذلك صدق الإطلاق معه ^{سلب} عدم الاستلزام
 الشيء عن نفسه فانا نجعلها لايجابها ^{الشيء} من غير
 الأول فالأصل بجليتها ^{الشيء} أن لا يكون بعض ج ^{بالفعل}
 لا شيء من ج بالضرورة فيج من أربعة الأول
 ب ليس ب بالضرورة ^{بالفعل} وهذا خلف لما كان
 صدق الإطلاق معه ^{بالفعل} محال صدق الامكان
 ثبت العكس وهو العلم ^{بالفعل} قواير ^{بالفعل} على هذا الموضع
 لعدم أنه لو صدق لا شيء من ج بالضرورة
 وجب أن يصدق لا شيء من ج بالضرورة ^{بالفعل} ولا
 يصدق بعض ج ^{بالفعل} فلا يمكن أن يكون صدق
 لما لا من فرض وقوعه ^{بالفعل} مع العلم بأن لا إذا
 فرض وقوع هذا الشيء يصدق ^{بالفعل} ج بالضرورة
 إلى قولنا بعض ج ^{بالفعل} ب بالضرورة قد كانت لا شيء من ج
 بالضرورة ^{بالفعل} وإليه تضمنته ^{بالفعل} إلى الأصل فيجب
 الشيء من نفسه بالضرورة ^{بالفعل} الثانية أن لو صدق

قد جازع بالمكان مع الأصل أمكان صدق جازع
 ج بالفعول مع الأصل لأن صدق بالمكان يستلزم
 إمكان الصدق وصدق بالمكان ومع التثنية
 لصدق بالمكان مكنية ليس بكون صدق جازع
 ب بالفعول مع الأصل لأن صدق جازع الأصل لازم
 للجموع جازع وليس بالضرورة في كل جموع
 جازع مع بالفعول مع الأصل صدق جازع
 بالمكان مع الأصل مع صدق لا يتوقف جازع
 بالضرورة مع صدق جازع بالمكان
 الدوام في الكميات لا يتحقق عند التفرقة قد
 ثبت ما هنا تفكس داية فيصدق بالمكان
 جازع عن الأول باللام إنما ذكره في قوله والكل
 لازم للجموع بالمكان لولي في الأصل ما وقا هذا
 الثاني من هو لازم لآثاره في موضوعه والكل
 نحن نقول من لا يتألف منه الصدق لا يتوقف

ج ب بالضرورة صدق لا شيء من ج بالضرورة
 ضرورة لان صدق لا شيء من ج بالضرورة
 مع صدق بعض ج بالفعل يستلزم محالا
 وج يصدق العكس لان المحال ان يكون من
 الاصل وهو ع لانه مفروض الصدق او من
 قولنا بعض ج بالضرورة يكون محالا بتجمل
 بعض ج بالامكان لان امكان المحال محال فيجب
 صدق العكس واجب بالاسم الحاضر ولو لم
 المحال والخطية لا يجوز ان يكون لازما عن المجموع
 فيكون كل واحد من اجزائه مكنا وفيه نظر لان
 المحال وان كان لازما عن المجموع يكون اجتماع النقيضين
 محالا فكل صدق لا شيء من ج بالضرورة والتجمل
 ان يصدق بعض ج بالفعل لان التفصلة لما
 الجمع يستلزم تفصلة من بين احد من هاتين
 الاخر والتجمل ان يصدق بعض ج بالفعل

امتنع ان يصدق بصدق ج بلا مكان فيصدق
 العكس ومن الثاني بان لا نهية لصدق ج يعقوب
 ج بلا مكان مع قولنا لا يصدق ب ج بالضرورة
 يلزم ان كان صدق ج بالفعل يصح الجواز ان
 يكون له مكان وجود الشيء على ما عايناه في غيره
 وجوده بالفعل على الامة فان قولنا لا يصدق ب
 بالفعل الا ان يصدق ب صدق ج في ليس يصدق ب
 ان بلا مكان مع ان صدق ج بالفعل مع عدم
 عن الثالث يمنع عدم الانفكاك الدوام عن الضرورة
 بقرينة على تقدير تسليم كون انهم العكس الضروي
 بواسطة البرهان الخارج لا نفس مفهوم المسا
 لية الضرورية في العلم ليس فيها بل في انها يلحقها
 يلزمها العكس الضروي كما لا يخفى على العالم انما
 يقع لو وجب ان يكون انهم العكس الضروي بيننا
 ومن البين انه ليس كذلك ان الضرورية ان

اعتبرت بالعن العام من البتة ينكس كنفها كما
وذكر للم والذ لا بل كلها تامة وان اعتبر بالحق
الاخص لم يقر الذ لا بل على الاخص ان اخطا بما
تأمل فانه وقوت طاعة الدائمة طاعة اصدق دليما
لا يثق من ج ب وجبان يصدق دليما لا يثق من
ج ب دليما لا يثق من ج ب دليما لا يصدق فبقدر
وهو بعض ج ب بالاطلاق وينضم الى الاصل هكذا
بعض ج ب بالاطلاق ولا يثق من ج ب دليما ينضم
بعض ج ب ليس به دليما وهو محم وهذا المحال
بقي من نقيض العكس والعكس حق وعلى هذا
المبدأ بيان عكس المنزوية نقيض البيان في
المشروطة العامة لا نسبة الجيدة الممكنة الى
الجيدة المطلقة نسبة الممكنة العامة الى المطلقة
العامة يعني ان المشروطة تنكس كنفها والعكس
ان لا يصدق المشروطة العامة في عكسها

فصدق الحجة المكنة وصدق الامكان
 مستلزم لامكان صدق الاطلاق لكن صدق الاطلاق
 لا يستلزم سلب الاشئ من نفسه بلنا
 لجعل الاجابة كسفر الاول والاصل الحقيقة كبره
 فنقول بعض بـج بالضرورية هو بـج ولا يشئ
 مدع بـج بالضرورة ما دام ج يتبع مدع بـج لا
 ولا بعض بـج ليس بـج ما دام ج ثبت العكس وهو
 المظهر للمعرفة فلان صدق الاشئ مدع ج
 بـج ما دام ج صدق الاشئ مدع ج ما
 دام بـج ولا يصدق بـج نفسه وهو قولنا بعض
 بـج ما دام هو بـج نفسه الى الاصل جـج يتبع بعض
 جـج هو بـج ما دام هو بـج والبعض على تقدير
 صدق بـج بـج العكس والمشهور ان الضرورية
 انعكس دأية والشرطية العامة معرفة واستلزم
 بـج انكاس التعريفية دأية لا ضرورية بلنا لا بد